الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف -المسيلة

كلية :العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية
رقم: .....

ميدان: علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير
فرع: العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد دولي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي

إعداد الطلبة:
لحواو صالح
عيساوي رياض

تحت عنوان:

أثار التكتلات الاقتصادية الاقليمية على حركة التجارة الدولية حالة الآسيان

لجنة المناقشة:

د. قطوش عبد الحميد	**جامعة محمد بوضياف المسيلة**	**رئيســا**
د. يحياوي عمر	**جامعة محمد بوضياف المسيلة**	**مشرفا و مقررا**
أ. قادري حورية	**جامعة محمد بوضياف المسيلة**	**مناقشا**

السنة الجامعية : 2022/2021

شكر و عرفان

قال تعـالى

﴿يرفع الله الذين آمنوا منكم و الذين اتو العلم درجات والله بما تعلمون خبير﴾

شكر

بعد حمد الله. سبحانه وتعالى. وشكره, والصلاة و السلام على نبيه «محمد" صلى الله عليه وسلم

نتقدم بخالص الشكر وعظيم التقدير إلى

الأستاذ المشرف "يحياوي عمر " الذي لم يبخل علينا بمعارفه القيمة في إنجاز هذا العمل

والى كل الفريق الإداري والتربوي والمهني الذين سهروا على إنجاح هذه الدورة التكوينية بالمعهد

إلى كل من وقف معنا ودعمنا من بعيد أو قريب على إنجاز هذا العمل بجهده, ووقته،

ودعائه ودام ودمنا معه أوفياء.

إلى كل أعضاء اللجنة التي سوف تناقش هذا العمل.

اهـــداء

إلى من قال فيهما الرحمان: "وبالوالدين إحسانا""

إلى قرة عيني ونبض فؤادي، إلى بلسم جراحي وسبب نجاحي

إلى التي أرضعتني من صدرها الشهامة والمروءة والإيمان

إلى التي ترافقني في كل خطوة أخطوها للنجاح.....أمي الحبيبة

إلى الصدر الذي احتواني دائما ورعاني دوما، إلى من كان لي سراجا منيرا وأنار لي درب الحياة

إلى سندي الذي علمني واقع الحياة وعلمني أن المبادئ أعلى من الأرواح والقيم أعظم من الأجساد.

إلى الذي أنجب فربى، وطلب فلبى والذي سيبقى عظيما دائما

إلى قدوتي ومصدر نجاحي.....أبي الغالي

إلى سندي في الحياة، إلى الذين قاسموني حلو الحياة ومرها الزوجة الكريمة والأولاد وإخوتي

إلى كل من أضاء بعلمه عقل غيره.

إلى كل من ساعدني في انجاز هذ العمل

إلى أهل بلدتي الطيبين: "مسيلة"

أهدي ثمرة جهدي المتواضع.

صالح

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
شكر وعرفان	
اهداء	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول والاشكال	
المقدمة	**أ ب ج**
الفصل الأول :التكتلات الاقتصادية الإقليمية والتجارة الدولية	
تمهيد	02
المبحث الأول :التكامل الاقتصادي أشكاله – مزاياه – تكاليفه	03
المطلب الأول :مفهوم ودوافع التكامل الاقتصادي	05-03
المطلب الثاني :مقومات ومراحل التكامل الاقتصادي	09-05
المطلب الثالث :مزايا وتكاليف التكامل الاقتصادي	11-09
المبحث الثاني :التكتلات الاقتصادية الإقليمية	11
المطلب الأول :نشأة ومفهوم التكتلات الاقتصادية الإقليمية	13-11
المطلب الثاني :خصائص التكتلات الاقتصادية	14-13
المطلب الثالث :أثار التكتلات الاقتصادية على الاقتصاد العالمي	15-14
المبحث الثالث :مفاهيم حول التجارة الدولية	16-15
المطلب الأول :مفهوم وأهمية التجارة الدولية	17-16
المطلب الثاني :التجارة الدولية والتخصص الدولي	19-17
المطلب الثالث :دور التكامل في التجارة الدولية	20-19
خلاصة الفصل	21
الفصل الثاني: تأثير التكتلات الاقتصادية في حركة التجارة الدولية(حالة الآسيان)	
تمهيد	23
المبحث الأول :اتفاقية التجارة الحرة لدول جنوب شرق آسيا (ASEAN)	24
المطلب الأول :نشأة اتفاقية التجارة الحرة لدول جنوب شرق آسيا (ASEAN)	25-24
المطلب الثاني :أهداف اتفاقية التجارة الحرة لدول جنوب شرق آسيا (ASEAN)	27-25
المطلب الثالث :المسيرة التكاملية لدول جنوب شرق آسيا (ASEAN)	30-27
المبحث الثاني :دراسة تطور تجارة الآسيان البينية والدولية	31
المطلب الأول :تطور التجارة البينية للآسيان	35-31

قائمة المحتويات

المطلب الثاني :تطور التجارة الخارجية بين الآسيان والعالم	38-35
المطلب الثالث :تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين الآسيان والعالم	41-38
خلاصة الفصل	42
الخاتمة	44-43
قائمة المراجع	47-45
الملخص	48

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	هيكل الصادرات السلعية للرابطة سنة1991	28
02	أهم الشركاء التجاريين للرابطة سنة 2015	30
03	تجارة السلع البينية للرابطة 2010-2019	31
04	صادرات السلع للرابطة 2015-2019	32
05	واردات السلع للرابطة 2015-2019	34
06	الميزان التجاري للسلع 2015-2019	35
07	أهم السلع التي تصدرها الرابطة لسنة 2019	37
08	تأثير التكتلات الاقتصادية في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة	39
09	التدفقات الداخلية للاستثمار الأجنبي في الرابطة 2008-2017 حسب البلد المضيف	40
10	التدفقات الداخلية للاستثمار الأجنبي في الرابطة 2008-2017 حسب البلد المصدر	41

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	تجارة السلع البينية في دول الآسيان 2010-2019	32
02	صادرات سلع الآسيان 2015-2019	33
03	واردات الآسيان 2015-2019	34
04	صادرات سلع الآسيان مع الشركاء الرئيسيين 2019	36
05	واردات سلع الآسيان مع الشركاء الرئيسيين 2019	36
06	صادرات وواردات الآسيان مع العالم 2010-2019	37

مقدمة

أدت التطورات والأحداث التي شهدتها نهاية الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفياتي سابقا والتقدّم الذي شهدته الدول الرأسمالية إلى ظهور مفاهيم جديدة على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية، حيث اتجهت القوى الاقتصادية الكبرى في العالم إلى تكوين تكتلات إقليمية اقتصادية من أجل زيادة قوّتها الاقتصادية وكذا الاستحواذ على الأسواق العالمية من خلال إنشاء هذه التكتلات التي هي عبارة عن تحالفات اقتصادية.

و قد تعزّز التوجّه نحو إقامة تكتلات اقتصادية إقليمية بعد خضوع كل من الدول المتقدمة و النامية لشروط منظمة التجارة العالمية التي تنادي بتحرير التجارة الدولية ، و في ظل هذه الظاهرة أصبح الاقتصاد العالمي أكثر ديناميكية بعد أن ظمّ أنماط و درجات مختلفة من التكامل الاقتصادي و يعتبر الهدف المشترك لجميع أنماط التكتلات الإقليمية بشكل خاص و التكامل الاقتصادي بشكل عام هو الحصول على مزايا اقتصادية أكبر مقارنة بما كانت تحصل عليه الدول خارج التكامل و التكتلات الدولية وذلك من خلال الاستفادة من الميزة النسبية لكل دولة و من خلال هذا سنحاول الإجابة على الإشكالية التالية :

ما هو الدور الذي تلعبه التكتلات الاقتصادية الإقليمية في زيادة حجم التجارة الخارجية؟

1. ماذا نقصد بالتكامل الاقتصادي وما هي أهم المزايا التي يتيحها للدول الأعضاء؟
2. ما هي أهم المكاسب التي تتيحها منطقة التجارة الحرة لجنوب شرق آسيا (ASEAN) لدول الأعضاء؟

فرضيات البحث:

الفرضية الأولى: تعمل منطقة التجارة الحرة لدول جنوب شرق آسيا على الاستفادة من المزايا النسبية لكل دولة وهذا سيساهم في زيادة حجم التبادل التجاري البيني والدولي.

الفرضية الثانية: يعتبر التكتل الإقليمي (الآسيان) مثالاً ناجحاً للاندماج الاقتصادي بين دول ذات هياكل إنتاجية مختلفة.

أسباب اختيار الموضوع:

تعود أسباب اختيار هذا الموضوع إلى:

- من أجل معرفة تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية :
- مدى ملائمة الموضوع مع التخصص :

أهداف البحث:

- إبراز تأثير ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية .
- التعرف على المسيرة التكاملية لرابطة الآسيان
- ماهي المكاسب والأهمية التي تحققها الآسيان للدول الأعضاء

أهمية البحث:

يكتسب موضوع الدراسة أهمية بالغة وذلك لكون أن التجارة الدولية أحد ركائز ودعائم الاقتصاد العالمي وأداة مهمة في تحقيق النمو الاقتصادي والرفاهية خاصة النامية منها ومنه فإن قيام أي تكتل بين مجموعة من الدول لابد أن يمر لمرحلة التجارة البينية من أجل تعظيم المكاسب.

منهج وأدوات البحث:

تم الاعتماد في تحليل موضوع الدراسة على المنهج الوصفي وذلك من خلال عن ظاهرة التكتلات الاقتصادية والتكامل الاقتصادي وكذا التجارة الدولية كما استخدم أيضا المنهج التحليلي وهذا عند الحديث عن العلاقة بين التكتلات والتجارة الدولية أما بالنسبة لأدوات البحث تتمثل في الإحصاءات الصادرة عن المنظمات الدولية.

محددات الدارسة:

تم وضع إطار يحدد مجال الدراسة يتمثل في:

- الإطار الزماني: المتمثل في الفترة
- الإطار المكاني: التركيز بشكل خاص على منطقة التجارة الحرة لدول جنوب شرق آسيا –الآسيان–

صعوبات البحث:

تتمثل أهم الصعوبات التي تمت مواجهتها في إنجاز هذا البحث في:

- التضارب في الإحصاءات الصادرة عن المنظمة الدولية.

خطة البحث:

تم تقسيم البحث إلى فصلين، حيث تم التعرض في:

- الفصل الأول: إلى التكامل الاقتصادي والتكتلات الاقتصادية وكذا التجارة الدولية وهذا من خلال ثلاث مباحث .
- الفصل الثاني: إلى تأثير قيام تكتل الآسيان على حركة التجارة الدولية من خلال مبحثين المبحث الأول يتناول نشأة وأهداف والمسيرة التكاملية لرابطة دول جنوب شرق آسيا أما المبحث الثاني فقد تناول دراسة تطور التجارة البينية والدولية وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة لرابطة الآسيان.

الفصل الأول

تمهيد

شهد العالم ومند فترة قصيرة لجوء العديد من الدول المتقدمة والنامية إلى الدخول في التكتلات الاقتصادية الإقليمية وغير الإقليمية، والدخول في الاتفاقيات التجارية الإقليمية بالإضافة إلى انضمام العديد من دول العالم إلى منظمة التجارة العالمية، وهناك العديد من الأهداف الاقتصادية التي تسعى الدول إلى تحقيقها من خلال انضمامها إلى هاته التكتلات والترتيبات الإقليمية.

ولفهم ظاهرة التكامل الاقتصادي لابد من التطرق إلى الأساس النظري المفسر له وهذا ما سيتم تناوله في هذا الفصل حيث يتطرق المبحث الأول إلى ماهية التكامل الاقتصادي أما المبحث الثاني يتطرق إلى مفاهيم حول التكتلات الاقتصادية وأخيرا المبحث الثالث الذي يتطرق بدوره إلى مفاهيم حول التجارة الدولية

المبحث الأول: التكامل الاقتصادي أشكاله مزاياه وتكاليفه

يعد التكامل الاقتصادي بين الدول منهجا سليما لتعزيز الجهود القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وهو أيضا اشتراك جماعي لاشتغال جميع الإمكانيات المالية والبشرية والتقنية المتوفرة على النمو الذي يعود بالنفع على جميع الأطراف، ومن خلال هدا سنتطرق إلى نشأة التكامل الاقتصادي مع تقديم أهم التعريفات الخاصة به عبر ما سيأتي أسفله.

المطلب الأول: مفهوم ودوافع التكامل الاقتصادي

أ- مفهوم التكامل لاقتصادي

عرف التكامل الاقتصادي على أنه" اتفاق مجموعة من الدول المتقاربة في المصالح الاقتصادية أو في الموقع الجغرافي على إلغاء القيود على حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال فيما بينها مع قيامها بالتنسيق بين سياساتها الاقتصادية" [1].

وفي تعريف أخر التكامل الاقتصادي هو دخول مجموعة من الدول التي تربطها علاقات تقارب اقتصادية واجتماعية وسياسية وجغرافية في اتحاد اقتصادي بحيث يتم الاتفاق بين هذه الدول على تطبيق سياسات تجارية واقتصادية موحدة تلتزم بها جميع الدول الأعضاء مثل إلغاء الرسوم الجمركية على السلع المتداولة ما بين هذه الدول وإلغاء القيود التجارية الأخرى التي تحد من حركة التجارة وحرية حركة الموارد الاقتصادية بين الدول الأعضاء في اتفاقية التكامل الاقتصادي وكذلك الاتفاق بين هذه الدول على سياسة تجارية موحدة للتعامل التجاري مع الدول خارج الاتحاد الاقتصادي" [2] .

ومن جهة أخرى التكامل الاقتصادي الإقليمي يكمن في الاستفادة الفعلية من كل الفرص الممكنة التي يتيحها التقسيم الكفء للعمل[3].

أماTinbergen فيرى أن التكامل الاقتصادي كعملية يشتمل على العديد من الجوانب ويعرفه بأنه عبارة عن إيجاد أحسن السبل للعلاقات الاقتصادية الدولية ويسعى لإزالة العقبات أمام هذا التعاون[4].

وفي تعريف اخر التكامل الاقتصادي "هو جميع الإجراءات التي تتفق عليها دولتان أو أكثر لإزالة القيود على حركة التجارة الدولية فيما بينها والتنسيق بين مخالف سياساتها الاقتصادية بغرض تحقيق معدل نمو مرتفع" [5].

ويتجسد التكامل الاقتصادي ايضا من خلال العملية التكاملية التي بمقتضاها يتم إزالة كافة العقبات التي تعترض وجه التجارة القائمة بين مجموعة من الدول الأعضاء في مشروع التكامل الاقتصادي، والتي في مقدمتها إزالة القيود الجمركية

[1] هشام محمود الأقداحي، العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2009 ،ص 201

[2] علي عبدالفتاح أبوشرار،الاقتصاد الدولي: نظريات وسياسات ،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،عمان ،الأردن ،الطبعة الأولى، 2007، ص 409.

[3] السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي : النظرية والسياسات ،دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان ،الأردن ،الطبعة الأولى، 2011 ،ص 83

[4] Peter Robson, Economic Integration in Africa, 1968, p 55.

[5] السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مصر، 2009، ص 199.

وغير الجمركية، وكذلك العقبات التي تعرقل انسياب حركات رؤوس الأموال وانتقالات العمالة بين الدول الأعضاء، مضافا إليها ما تتجه إليه هذه الدول من تنسيق وخلق التجانس بين السياسات الاقتصادية المختلفة.

ومنه ومما سبق يمكن صياغة تعريف شامل وهو القول بأن التكامل الاقتصادي يشير إلى العملية التي يتم بمقتضاها إزالة كافة العقبات التي تعترض وجه التجارة القائمة بين مجموعة الدول الأعضاء في مشروع التكامل الاقتصادي محل الدراسة والتي في مقدمتها إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية وكذلك العقبات التي تعرقل حركات رؤوس الأموال وانتقالات العمالة بين الدول الأعضاء إضافة إلى ما تتجه إليه هاته الدول من تنسيق وخلق تجانس بين السياسة الاقتصادية المختلفة لتصبح هاته الدول تكتلا واحدا.

وإذا كان هذا التعدد والتنوع في التعريفات المختلفة المقدمة لاصطلاح التكامل الاقتصادي الإقليمي يضع عقبة كأداء في طريق الوصول إلى صيغة موحدة تلقى قبولا عاما بين جمهور الاقتصاديين الدوليين، فإن هذه الدراسة تتجه إلى الاعتماد في تعريف هذا الاصطلاح محل البحث على مجموعة العناصر التي يشتمل عليها تأسيس التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول المنتمية إلى إقليم جغرافي معين، وفي هذا الخصوص فإنه يمكن القول إن اصطلاح التكامل الاقتصادي يشتمل على مجموعة العناصر التالية[1]:

- ينظر إلى التكامل الاقتصادي على أنه حالة تقود الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية إلى وضع يتجه نحو التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية، كما يتجه إلى إذابة الاقتصاديات القومية في كيان اقتصادي جديد يعرف عادة بمرحلة التكامل الاقتصادي التام كهدف نهائي تتجه إليه جهود الدول الأعضاء وتعمل على تحقيقه
- تزويد الدول الأعضاء بالإجراءات والتدابير الضرورية والكافية لإحداث التغييرات المطلوبة في الهياكل الاقتصادية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية.

ب- دوافع التكامل الاقتصادي:

تتمثل دوافع التكامل الاقتصادي أساسا في الدوافع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتمثل الدوافع الاقتصادية أهم الدوافع على الإطلاق لمالها من أهمية ومنافع تعود على الدول المتكاملة، وتتمثل هذه الدوافع في:

1. الأثر الإنتاجي للتكامل والذي أشار إليه فاينز بأنه خلق أثر التجارة، والذي يؤدي إلى زيادة رفاهية الأعضاء كنتيجة طبيعية لزيادة إنتاج المشروعات، ذات الكفاءة العالية على حساب المشروعات الأقل كفاءة.
2. الأثر الاستهلاكي للتكامل الاقتصادي، حيث يؤدي التكامل إلى زيادة رفاهية المستهلكين عن طريق إحلال السلع رخيصة الثمن محل السلع مرتفعة الثمن، وزيادة عدد السلع المتاحة مع تحسين جودتها.

[1] سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية–التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، الطبعة 1، مص، الدار الجامعية المصرية اللبنانية للنشر، 2005، ص 34-27

3. رغبة الدول المتكاملة في وضع خطة مشتركة للتنمية، تسمح بتعبئة الموارد الاقتصادية مما يؤدي إلى تفادي المشكلات والعقبات، التي كثيرا ما تعترض تنفيذ المشروعات الاقتصادية داخل كل دولة على حده.
4. رغبة الدول الأعضاء في زيادة معدلات التبادل التجاري لها، واكتساب قوة تفاوضية أفضل مع الدول الأخرى، ومن ثم فإن حجم تجارتها مع العالم الخارجي ستكون في وضع أفضل أي أن التكامل يحسن معدل التبادل التجاري.
5. محاولة تنشيط وزيادة المنافسة بين المشروعات الإنتاجية خاصة المتماثلة منها في الدول الأعضاء، مما يساهم ف يتحسين الكفاءة الإنتاجية لها، وتخفيف حدة احتكار السوق الداخلية[1].
6. رغبة الدول الأعضاء في الاستفادة من اتساع حجم السوق الناجم عن إلغاء الحواجز الجمركية فيما بينها، مما يتيح إنشاء وحدات إنتاجية قادرة على تحقيق وفرات الإنتاج على نطاق واسع.

كما تسعى الدول المتكاملة من خلال التكامل الاقتصادي إلى تحقيق زيادة في معدلات النمو الاقتصادي.

القدرة على معالجة الاختلالات الهيكلية لاقتصاديات الأقطار المساهمة، بحيث تكمل بعضها البعض من خلال تكثيف التبادل والتعاون فيما بينها.

المطلب الثاني: مقومات ومراحل التكامل الاقتصادي

أ- مقومات التكامل الاقتصادي:

تحقيق التكامل الاقتصادي ينبغي أن يستند إلى مقومات يقوم على أساسها من أجل تشكيل التكامل وإنجاحه ومن أبرز مقومات التكامل هي المقومات الاقتصادية وتتمثل في:

1. توفر الموارد الطبيعية : يعتبر هذا المقوم أساسا مهما يستند إليه التكامل الاقتصادي في قيامه ونجاحه، إذ أن بعض الدول تتوفر لديها إمكانيات زراعية واسعة وامكانيات مائية وفيرة بحيث يتاح لها أن تقوم بزيادة الإنتاج الزراعي وتطويره اعتمادا على هذه الإمكانات، في حين أن لدى بعض الدول الأخرى ثروات معدنية يمكن أن تشكل أساسا لتطوير الصناعة ، وأخـرى يتوفر فيها مناخ ملائم يناسبها لأن تكون بلدا سياحيا وما إلى ذلك، وهذا ما يوفر أساسا ملائما يناسبها تستند إليه عملية التكامل، وذلك بأن تقام النشاطات الاقتصادية في مجموعة الـــدول المتكاملة على استخدام هذه الموارد الطبيعية، وبالشكل الذي يؤدي إلى توسيع الإنتـــاج من السلع والخدمات، وتطوير النشاطات الاقتصادية عموما، وبالتالي فإن مثل هذا التوسع في ظل غياب الموارد الطبيعية أو النقص فيها يؤدي إلى عمـلية إعـاقة التوسع والتـكامـل فـي هـذه النشاطات[2].

[1] مبروك نزيه عبد المقصود، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية، دار رؤية للنشر، الإسكندرية، 2007 ص 25
[2] سعد جاب الله أحمد، تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية-دراسة حالة النافتا -، مذكرة ماجستير علوم اقتصادية(غير منشورة)، جامعة20 أوث1955 سكيكدة2013-2014.ص:6.

2. **التخصص وتقسيم العمل:** إن التكامل الاقتصادي حتى يوفر للدول المتكاملة عائدا نتيجة تكاملها يفوق ما يمكن أن يتحقق لها قبل هذا التكامل، ينبغي أن يستند إلى التخصيص وتقسيم العمل الذي يسمح بتحقيق وفورات الإنتاج والحجم الكبير على أساس الميزة النسبية التي تتمتع بها كل دولة من الدول المتكاملة، وبما يضمن استفادة جميع هذه الدول، لذلك فان تنظيم المنافسة من خلال التخصيص وتقسيم العمل هو البديل في إطار التكامل لتلافي الأضرار والحصول على منافع اكبر، ويعتبره هذا أساس قيام التكامل وديمومته ونجاحه وفاعليته.
3. **توفر عناصر الإنتاج اللازمة للعمليات الإنتاجية:** سواء تعلق الأمر برؤوس الأموال المادية أو بالموارد البشرية، ويبرز في هذا الجانب أهمية عنصر العمل الاختصاصي والفني والماهر لأهميته في قيام النشاطات الإنتاجية ، وفي تحقيق الكفاءة عند ممارسة هذه النشاطات لمهامها ولاشك أن التكامل يوفر فرصة وإمكانات أكبر لتوفير هذا العنصر الهام والحيوي للمشاريع الإنتاجية في الدول المتكاملة ، إذ أن قيام التكامل يؤدي بالضرورة إلى إمكانية أكبر لتوفير هذه العناصر جميعها أو معظمها على الأقل للمشاريع الإنتاجية القائمة في الدول المتكاملة ، خاصة وان العمل الاختصاصي والفني يبرز مع التطور التكنولوجي والحجم الكبير كمستلزم أساسي لا غنى عنه لتحقيق الكفاءة الأفضل للموارد المستخدمة ولأداء النشاطات الاقتصادية عموما وبالتالي تحقيق زيادة في الإنتاجية وتحسين كفاءة الأداء
4. **توفر طرق ووسائل النقل والاتصال:** يبرز هذا الأساس والمقوم لمتكامل الاقتصادي كعنصر هام في نجاحه وفاعليته، لأنه حتى وان توفرت الحرية في انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج فإن مدى التكامل وفاعليته تبقى محدودة طالما افتقرت الدول المتكاملة إلى طرق النقل ووسائل نقل واتصال متقدمة ورخيصة، ذلك لأن محدودية طرق النقل ووسائل النقل بين الدول المتكاملة سواء تعمق الأمر بالنقل البري أو النقل الجوي أو النقل البحري يؤدي إلى إعاقة حركة الانتقال رغم توفر الحرية فيه.

ب- مراحل التكامل الاقتصادي (درجاته):

يتخذ التكامل الاقتصادي مراحل أو مستويات عديدة تزداد درجاته كلما زاد الانتقال من مرحلة إلى أخرى أو من مستوى إلى آخر وصولا إلى الاتحاد الاقتصادي التام، أي أن درجات التكامل الاقتصادي تتراوح بين التخفيف في القيود الموجودة بين البلدان المتكاملة إلى إلغائها نهائها وادماج اقتصادياتها في وحدة اقتصادية واحدة وهي أعلى مستوى من مستويات التكامل.

1. اتفاقية التجارة التفضيلية:

تعتبر اتفاقية التجارة التفضيلية أولى مراحل ودرجات سلم التكامل الاقتصادي حيث تتمثل في مجموع الإجراءات التي تتخذها دولة معينة لتخفيف القيود التي تعرقل تبادل المنتجات فيما بينها، كأن تتفق مثلا دول منطقة معينة على إلغاء نظام الحصص الذي تخضع له المبادلات التجارية فيما بينها مع بقاء الرسوم أو تتفق دول معينة على أن تعطي بعضها البعض امتيازات جمركية متبادلة بمعنى أخر هنا كتفضيلات جمركية بين دول منطقة معينة وتنصب هذه التفضيلات أساسا على تخفيض الرسوم الجمركية أو إلغاءها، وقد تمتد هذه الدول فيما بينها ويعد هذا الشكل أبسط درجات التكامل الاقتصادي ومن أمثلة ذلك النظام التفضيلي بين دول الكومنولث البريطاني الذي أنشئ سنة1936 بين بريطانيا. ودول مستعمراتها السابقة[1].

2. منطقة التجارة الحرة:

في هذه المرحلة يتم الاتفاق بين دولتين أو أكثر على إزالة كافة العقبات التي تقف في سبيل تنمية التجارة البينية فيما بينهما، وبالتالي تلتزم كل دولة من الأعضاء بإزالة كافة الرسوم الجمركية وإلغاء البنود الكمية المفروضة على الواردات من بقية الدول الأعضاء على أن تحتفظ كل هذه الدول بالتعريفة الجمركية إزاء الدول غير الأعضاء في منطقة التكامل ومن أمثلة ذلك منطقة التجارة الحرة بين أمريكا وكندا والمكسيك[2].

الاتحاد الجمركي:

يتشابه الاتحاد الجمركي مع منطقة التجارة الحرة في انعدام وجود تعريفة جمركية على التجارة فيما بين الدول الأعضاء في الاتحاد إلا أنه يلزم أعضاءه بوضع تعريفة جمركية مشتركة تجاه بقية دول العالم.

هناك بعض المشاكل التي تواجه وضع تعريفة جمركية موحدة تحكم علاقة الدول الأعضاء في الاتحاد مع دول العالم الأخرى تتمثل في[3]:

- معدل التعريفة وكيفية حسابه.
- صعوبة التبويب السمعي الذي يسمح بتطبيق هذا المعدل الواحد نظرا لاختلاف التبويب في كل دولة من دول الاتحاد.
- مشكلة تسوية المعاملات المالية مثل: إيرادات التعريفة الجمركية لدى كل دولة.

ويمكن تعريف هذه الصورة التكاملية في شكل المعادلة الآتية[4]:

[1] فؤاد أبو ستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2004، ص:9-10

[2] عبد الحميد عبد المطلب، اقتصاديات المشاركة الدولية: من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز، الدار الجامعية، الإسكندرية،2006 ص17 -18

[3] المرجع السابق، ص:117-118.

[4] سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية: التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الكتاب الثاني، الطبعة الأولى،2005، ص: 40.

الاتحاد الجمركي = منطقة التجارة الحرة + تعريفة جمركية موحدة في مواجهة العالم الخارجي المعروف ومن أمثلة ذلك ولايات ألمانيا سنة ألمانيا سنة1834 باسم "الزولفرين" والذي مكن بسمارك من توحيد ألمانيا سنة 1870.

3. السوق المشتركة:

إضافة إلى الإنجازات التي يحققها الاتحاد الجمركي، فإن السوق المشتركة هي الخطوة التالية

في التكامل الاقتصادي وهي تسمح بانتقال العمل ورأس المال بحرية بين الدول الأعضاء وهذه الخطوة باتجاه خلق إقصاد واحد[1].

ويمكن التعبير عن هذه الدرجة التكاملية بالمعادلة الآتية[2]:

السوق المشتركة = الاتحاد الجمركي + تحرير انتقال عناصر الإنتاج.

ومن أمثلة ذلك السوق المشتركة لمشرق والجنوب الإفريقي كوميسيا.

4. الاتحاد الاقتصادي:

إن السير في اتجاه تحقيق الاتحاد الاقتصادي يتطلب توحيد السياسات المالية والنقدية للدول الأعضاء، ويعتبر هذا الشكل أكثر أشكال التكامل الاقتصادي تطورا وشمولية ويحتوي على جميع مزايا وصفات السوق المشتركة فبينما لايزال الوجود السياسي المنفصل للدول الأعضاء قائما فإن الاتحاد الاقتصادي ينشأ مؤسسات عديدة تتخطى صلاحياتها الحدود القومية وتصبح قراراتها ملزمة لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي وعند ما يتبنى الاتحاد الاقتصادي أوراقا نقدية مشتركة لجميع الأعضاء في الاتحاد يصبح اتحادا نقديا أيضا[3].

ويمكن صياغته في شكل المعادلة الآتية[4]:

الاتحاد الاقتصادي = السوق المشتركة + عملية تنسيق أو تجانس السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء ومن أمثلة ذلك الاتحاد الأوروبي.

5. الاتحاد النقدي:

قيام التجارة وتحويل رؤوس الأموال بين الدول المتكاملة يتوقف على إمكانية تحويل العملات للدول المشتركة، فتقوم هذه الأخيرة بتنسيق السياسات النقدية والمصرفية فيما بينها، أي بالإضافة إلى انتقال عناصر الإنتاج بدون قيود بين الدول الأعضاء وتحرير تجارتها السلعية فإن الاختلاف في العملات الوطنية لهذه الدول قد يؤدي إلى عدم تحقيق أهداف الدرجات السالفة الذكر، فيتم هنا إدراج كافة الصيغ والترتيبات التي من شأنها التخفيف من العقبات النقدية التي تعرقل

[1] على عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي: نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2010 ص: 389.

[2] سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص:44.

[3] على عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص: 411.

[4] سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص:43.

انسياب السلع وعناصر الإنتاج بين الدول، ويقوم هذا الاتحاد على تثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول المتحدة إنشاء وحدة نقدية موحدة وإطلاق حرية التحويل الخارجي لتشجيع التبادل التجاري والاستثماري، وزيادة التخصص الإقليمي والتكامل بين اقتصاديات دول الاتحاد ، من الأمثلة البارزة لهذه الدرجة من التكامل هو الاتحاد النقدي الأوربي منطقة **اليورو**[1] .

6. الاتحاد الاقتصادي التام:

يعتبر التكامل الاقتصادي التام آخر درجات التكامل الاقتصادي وبمقتضاه تصبح اقتصاديات الدول الأعضاء كاقتصاد واحد، وفيه يتم توحيد السياسات الاقتصادية بحيث يتبع الأعضاء نفس السياسات الاقتصادية، ويقوم الاتحاد بإنشاء سلطة فوق قومية تراقب تنفيذ تلك السياسات الموحدة، فإنه يمكن في ظل هذا الاتحاد تحقيق كافة المزايا المترتبة على قيام التكامل الاقتصادي من تحقيق الكفاءة في هذا الاتحاد تحقيق كافة المزايا المترتبة على قيام التكامل الاقتصادي من تحقيق الكفاءة في استغلال الموارد الاقتصادية وما يترتب عليها من زيادة الدخول الحقيقية وتحقيق العدل في توزيع الدخل بين المواطنين مما يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية، ويمكن القول أنه في الاتحاد الاقتصادي التام يتم توحيد كافة السياسات الإنتاجية والنقدية والضريبية والتجارية والاجتماعية وغيرها، وإيجاد سلطة إقليمية وجهاز إداري لتنفيذ هذه السياسات.

المطلب الثالث: مزايا وتكاليف التكامل الاقتصادي

أ- مزايا التكامل الاقتصادي

تتمثل أهم مزايا التكامل الاقتصادي في:

1. زيادة عائد الحجم وعائد الكفاءة

هذا من خلال اتساع حجم السوق الناتج عن إزالة الحواجز الجمركية مكن الكثير من الصناعات من الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير بالإضافة إلى الوفورات الخارجية التي تجنيها المنشآت نتيجة لكبر حجم الصناعة وهذا يؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج وبالتالي تكون العوائد من الحجم كبيرة[2].

2. تحسين شروط التبادل التجاري

من المعروف أنه لما كانت للدولة مكانة في الاقتصاد العالمي كلما كانت شروط التبادل التجاري في صالحها، فالتكامل الاقتصادي يمنح الدول المتكاملة ككل قوة وأهمية خاصة في المجال الدولي أكبر مما كان لكل دولة وهي منفردة قبل التكامل مما يسمح لدول التكامل ككتلة اقتصادية من إملاء شروطها ومطالبها على الدول الخارجة عن نطاق التكامل بما يحقق مصلحتها الخاصة أي أن الدول الأعضاء في التكامل يقوى مركزها التفاوضي على بقية الدول الأخرى الغير أعضاء

[1] رميدي عبد الوهاب «، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية-دراسة تجارب مختلفة -» أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)، جامعةالجزائر،2007/2006، ص :14.
[2] سامي خليل، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص 557-559.

في التكامل وتفسير ذلك يرجع إلى أن الاتحادات الاقتصادية كثيرا ما تزيد في درجة التحكم في إنتاج وتداول بعض السلع الهامة وهي بذلك تمكن الدول الأعضاء ككل من إملاء شروطها على الدول الأجنبية عندما تبيع لها منتجاتها بما يحقق مصلحتها الخاصة ويجعل شروط التبادل الدولي أكثر مراعاة لمصلحتها[1].

3. تنوع هيكل الصادرات

يعتبر التكامل الاقتصادي بين الدول النامية أفضل استراتيجية لتحقيق تنوع في هيكل إنتاجها، وبالتالي تنوع هيكل صادراتها فضلا عن تحقيق تنويع في الأسواق التي تتجه إليها هذه الصادرات وهذا من شأنه أن يكسب الدول النامية ميزة أكبر في تجارتها الدولية، وتخفيف العبء على موازين المدفوعات الدولية بها، كذلك فإن التكامل الاقتصادي بين الدول النامية يساعدها على تشكيل التجارة الاقليمية بينها[2].

4. زيادة التوظيف

إن من شأن إلغاء القيود على انتقال الأفراد بين الدول المتكاملة يؤدي إلى انتقال العدد الفائض من العمال من المناطق التي تضيق بهم إلى المناطق الأخرى التي تعاني من نقص في العمالة ومنه زيادة التوظيف والحد من البطالة.

5. زيادة معدل النمو الاقتصادي.

يؤدي التكامل الاقتصادي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء عن طريق تشجيعه للحافز على الاستثمار وسينشأ من زيادة الحافز على الاستثمار انتقال رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى داخل نطاق المنطقة المتكاملة للاستثمار في الصناعات التي ستنشأ وتزدهر عقب التكامل وتبعا لاتساع حجم السوق وللاشتراك في عمليات نقل المنتجات وبيعها وتسويقها في أقاليم الاتحاد[3].

ب- تكاليف التكامل الاقتصادي

يمنح التكامل الاقتصادي مزايا مختلفة للدول الأعضاء لكنه ينطوي على عيوب وتكاليف على هذه الدول، فتحقيق الاتحاد الشامل عملية صعبة وليست مجانية بل تقتضي تحمل العديد من التضحيات والمصاعب منها:

- ضياع استقلالية كل بلد عضو، حيث يجب عليه احترام عدد معين من القواعد ونأخذ مثال الاتحاد الاقتصادي، والنقدي للإقليم الأوروبي الذي يفرض مجموعة من المبادئ منها أن العجز العام لا يجب أن يتعدى3%من الناتج المحلي الخام، والدين الصافي العام لا يجب أن يتجاوز 60%من الناتج المحلي الخام، كما أن معدلات التضخم والفوائد في المدى الطويل لابد أن تكون محصورة في مجال معين.

[1] هشام محمود الأقداحي، مرجع سبق ذكره، ص212.
[2] محمود عبد الرازق، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية، النظرية والتطبيق، ط 1، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2010، ص،150.
[3] هشام محمود الأقداحي، مرجع سبق ذكره، ص212.

- المشاكل الناجمة عن اختلاف نظم التعريفة ومستويات الرسوم في الدول الأعضاء، تدني الإنتاجية، ارتفاع المديونيات الخارجية، ضعف وتدني شبكات البنية الأساسية التي ترتبط بين هذه الدول، بالإضافة إلى ضعف النظام المصرفي، علاوة على عدم استقرار سياسات الإصلاح الاقتصادي وسياسات تحرير التجارة.
- تقليص الإيرادات الجبائية نظرا لتحويل المبادلات وحريتها، كما يحتم لأن تكون إيجابيات وتكاليف التكامل لكل بلد عضو مختلفة عن الآخر نظرا للاختلاف المبدئي لوضعيتها الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية، كما أن هناك حاجة إلى أن يكون السير نحو التكامل الاقتصادي بمعناه الصحيح تدريجيا وبدرجات متفاوتة.
- وبالتالي فمن الضروري تفادي الاختلافات القوية، لأن اختيار التكامل الاقتصادي لا يجب ان ينسي كل دولة حقيقة أولوياتها الوطنية خاصة إذا كانت تكاليف التكامل أكثر من إيجابياته.

المبحث الثاني: التكتلات الاقتصادية الإقليمية

عرف النصف الثاني من القرن العشرين، توجها متزايدا نحو التوجه الى اقامة تكتلات اقتصادية مما زاد من أهمية الموضوع، ومن خلال هذا المبحث سنحاول التعرف على مفهومها ونشأتها، خصائص التكتلات الاقتصادية ودوافع قيامها.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم التكتلات الاقتصادية

أ- نشأة التكتلات الاقتصادية

ترجع فكرة التكتلات الاقتصادية إلى أكثر من مائة عام فقد نشأ أول تكتل من هذا النوع في الولايات الألمانية، ثم اعقبتها تكتلات أخرى مثل تكتل المستعمرات الإنجليزية مع الدولة الأم، وكذلك تكتل فرنسا ومستعمراتها وغير ذلك من التكتلات الأخرى إلا أن خصائص هذه التكتلات القديمة كانت تتسم بسياسة ربط المستعمرات بالدولة الحاكمة ومحاولة استغلال موارد هذه المستعمرات وذلك لتحقيق الرخاء للدولة الأم[1]

لهاذا نقول أن ظاهرة التكتلات الاقتصادية ليست بالظاهرة الجديدة إلا أن ظهورها كتجربة اقتصادية كانت بعد الحرب العالمية الثانية اتخذتها مجموعة من الدول سواء كانت نامية أو متقدمة، رأسمالية واشتراكية ، وهذا لمواجهة مختلف التحولات التي شهدها العالم في تلك الفترة فظهرت هذه التكتلات الاقتصادية كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية و كمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد من الدول، فظهرت التكتلات الاقتصادية في صورة مشروعات فردية قدمتها أمريكا للدول الأوروبية ودول الشرق الأوسط، مثل مشروع "مرشال" الذي يهدف إلى تقديم المساعدات الاقتصادية المصحوبة بشروط سياسية وعسكرية، وقد كانت شعوب قارة أوروبا أول من ساهم في نشأة هذه التكتلات وذلك بحكم ما تعرضت إليه هذه الشعوب من أزمات اقتصادية نتيجة للحرب العالمية الثانية، فذاقت ويلات الهزيمة وأصبحت

[1] عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، مجموعة النيل العربية، 2002، ص87.

دول هذه الشعوب منهارة اقتصاديا وعاجزة عن النمو فأدركت بأنه لابد من تكتلها ومن جميع النواحي لإعادة بناء اقتصادياتها ومواجهة السيطرة المفروضة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، ومواكبة مختلف التطورات الكبيرة في العلم والتكنولوجيا، من هنا تكتلت دول أوروبا الغربية في شكل سوق مشتركة سنة 1957، وكانت هذه الأخيرة صورة مثلى للعديد من الاقتصاديات والسياسيين الذين اعتبروها نموذجا يحتذي به بين مجموعات دولية أخرى، ثم انتقلت ظاهرة التكتلات إلى مجموعة أخرى من الدول، فنشأت منطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية، والسوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى، وعمدت دول أوروبا الشرقية على إنشاء منظمة "الكوميكون" أما في المنطقة العربية تم إنشاء السوق العربية المشتركة، كما نشأت أيضا اتفاقات إقليمية في المنطقة الإفريقية و المنطقة الآسيوية[1].

ب- مفهوم التكتلات الاقتصادية :

لقد وجدت التكتلات الاقتصادية تعبيرها الفكري في نظرية التكامل الاقتصادي وأصبح الاهتمام بها بعد الحرب العالمية الثانية من طرف مجموعة من دول العالم، حتى أصبح يسمى منتصف القرن العشرين بعصر التكتلات الاقتصادية، وانتشر هذا الاهتمام إلى مناطق أخرى من العالم خاصة بعد بروز ظاهرة العولمة الاقتصادية في نهاية القرن العشرين.

فيعرف التكتل الاقتصادي على أنه تعبير عن درجة معينة من درجات التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا وجغرافيا تاريخيا، ثقافيا، واجتماعيا، والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية البينية لتحقيق أكبر عائد ممكن ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول[2].

ويمكن تعريف التكتل الاقتصادي بأنه تجمع عديد من الدول التي تجمعها روابط خاصة بالجوار الجغرافي والتماثل الكبير في الظروف الاقتصادية أو الانتماء الحضاري المشترك هذا التجمع يكون في إطار معين قد يكون اتحادا جمركيا أو منطقة تجارة حرة، فالتكتل الإقليمي كمفهوم يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي فهو يعبر عن درجة من درجات التكامل الاقتصادي فيما بين دول الأعضاء[3].

ومن هنا يمكن القول بأن التكتلات الاقتصادية هي وسيلة تلجا إليها دول معينة ضمن منطقة معينة لتحقيق أهداف معينة ومتعددة ولكن ترتكز جميعها حول دفع عجلة النشاط الاقتصادي في الاتجاه الصحيح وبالسرعة الضرورية، لتحقيق معدلات نمو طموحة يمكن أن تؤدي إلى تضييق الفجوة الواسعة بين مستويات المعيشة في الدول الغنية وفي غيرها من الدول النامية، ومعنى ذلك أن التكتلات الاقتصادية سواء كانت تكتلات شرقية أو غربية هدفها هو التكامل

[1] زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، نظرة لبعض القضايا الاقتصادية المعاصرة، الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية ،1993، ص 310.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 29.

[3] المرجع السابق، ص30.

الاقتصادي للإمكانيات الموزعة في أنحاء وحدات التكتل، ويتطلب هذا التكامل الاقتصادي تحليل الوضع الاقتصادي لكل عضو من أعضاء التكتل بمعرفة مناطق القوة والضعف بالنسبة لهذا التكتل.

ويمكن اعتبار التكتلات الاقتصادية كأحد النماذج التنموية تتخذها مجموعة من الدول التي تدخل في اتفاق بينها، تقضي بتنسيق السياسات الاقتصادية في جوانبها المختلفة، والغاء الحواجز الجمركية بغية تحقيق معدلات نمو سريعة في اقتصادياتها وزيادة التعاون فيما بينها.

وإذا تكلمنا من التكتلات الاقتصادية الإقليمية فهي اتفاق عدد من الدول المنتمية جغرافيا إلى إقليم اقتصادي معين كأوروبا الغربية، المنطقة الغربية أمريكا الشمالية... لإقامة ارتباط فيما بينها في شكل من أشكال التكامل الاقتصادي إلا أنه في الوقت الراهن أصبحت التكتلات الاقتصادية تنتمي دول أعضاء لأكثر من إقليم كمنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي(ابيك)[1] .

المطلب الثاني: خصائص التكتلات الاقتصادية

تتصف التكتلات الاقتصادية بعدة خصائص يمكن إجمالها فيما يلي[2]:

- تتميز التكتلات الاقتصادية بأحجامها الضخمة من حيث مواردها وانتاجها، واتساع أسواقها الاستهلاكية والإنتاجية، وتنوع هياكلها الاقتصادية ومواردها وكثافة حجم سكانها.
- حرية تنقل السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال والاستثمار بين الدول المتكتلة.
- المنافسة الحرة بين الدول المتكتلة في المنطقة التكاملية ولها سياسة تجارية موحدة تجاه الدول الأخرى خارج نطاق التكتل.
- ارتفاع نسبة التجارة البينية من مجمل تجارتها الخارجية وهذا ما يجعلها تخفض من التبعية الاقتصادية، أو تكون لها درجة عالية من الاستقلالية الاقتصادية بالنسبة للدول الخارجة عن المنطقة التكاملية هذا ما يؤدي إلى الارتباط بين الدول المتكتلة من خلال تشابك اقتصادياتها وأسواقها.
- قوتها في التفاوض على المستوى الدولي هذا للدفاع عن مصالحها ضد التكتلات الاقتصادية الأخرى، ومن ثم تكون الدول التي تنتمي إلى التكتل في موقع أفضل من ناحية المساومة أو التفاوض مهما كان شكله.
- توفير مزايا ومكاسب تعجز الدولة منفردة عن تحقيقها.
- الاستفادة من رؤوس الأموال والأيدي العاملة الماهرة والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في المنطقة التكاملية.

[1] ماجد إسماعيل، آفاق التكامل الاقتصادي الأوروبي، أطروحة ماجستير تسويق للطالب، الجمهورية السورية، جامعة دمشق،2015/2014، ص153.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 36-37.

- تحقيق نمو اقتصادي مستمر كنتيجة للآثار الديناميكية المتعلقة بحجم السوق وتحسين مناخ الاستثمار وزيادة المنافسة الناتجة عن فتح الأسواق.

المطلب الثالث: آثار التكتلات الإقليمية على الاقتصاد العالمي

هناك مجموعة من الآثار المتعلقة بالتكتلات الإقليمية على النظام الاقتصادي العالمي الجديد وتوجهاته، يمكن تحديد أهمها على النحو التالي:

- إن الاتجاه المتزايد نحو التكتلات الاقتصادية الاقليمية سيؤدي إلى تحرير التجارة العالمية ومنه فإن ذلك يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على الواردات من خارج التكتل فتزداد التجارة الدولية.
- كما أن نمو التكتلات الاقتصادية العملاقة سيفسر عن وجود ثلاث كتل نقدية هي الدولار واليورو والين، وقد تجمعها حقوق السعي الخاصة في عملة للاحتياطي النقدي الدولي ويشير الكثيرون إلى أن اليورو هي العملة التي ستسقط الدولار من قمته وأن الاتحاد الأوروبي هو الذي سيسقط الولايات المتحدة الأمريكية من قمتها.
- يلاحظ أن ظاهرة التكتلات الاقتصادية الاقليمية تمثل أهم خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد ستزيد من حجم التجارة الدولية وهذا ما سيؤدي إلى المزيد من الرفاهية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة على المستوى العالمي وأن الآثار المصاحبة لهذه التكتلات الاقليمية تتمثل في زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر مناطق العالم المختلفة.
- إن التكتلات الاقتصادية العملاقة ذات الوزن الكبير التي تكونت وتلك التي في طور الاكتمال والتكوين تقودها الدول المتقدمة، ولذلك سيزداد تأثيرها على الاقتصاد العالمي الجديد مع مرور الزمن، وقد تنحصر المنافسة في إطار هذه التكتلات الاقتصادية والتي ستؤثر بقوة على النظام الاقتصادي العالمي الجديد من حيث العلاقات ومراكز القوى الاقتصادية والمكاسب[1].
- لعل تكوين التكتلات الاقتصادية الإقليمية العملاقة أو السعي إلى تكوينها واكتمال بعضها يعني وجود اتجاها قويا نحو الاندماج الاقتصادي الإقليمي في النظام الاقتصادي العالمي الجديد ليكون نطاقا تتضاءل فيه أهمية الاقتصاد الذي يعمل بمفرده في الدولة الواحدة عند رسم السياسات الاقتصادية التي تتعامل مع العالم الخارجي بل يحل محلها في هذا المجال الإقليم الاقتصادي في مجموعة للحصول على أكبر مكاسب ممكنة من التجارة الدولية وفي نفس الوقت يضمن انتعاش التجارة البينية وتقدم عملية التنمية وزيادة معدلات النمو لدول الإقليم.

[1] المرجع السابق، ص 38-39.

- إن التكتلات الاقتصادية العملاقة في أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا مع نموها وتزايد تنسيق دولها وازدياد فعالية تأثيرها فإن ذلك قد يؤدي إلى تبادل أدوار وأوضاع دولة معينة في الشكل الهرمي للاقتصاد العالمي الجديد وكل التوقعات تشير إلى تراجع الولايات المتحدة الأمريكية عن وضعها الحالي في النظام الاقتصادي العالمي.
- إن التكتلات الاقتصادية العملاقة في أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا رغم ما سيكون بينها من درجة معينة من الصراع والمنافسة إلا أن كل التوقعات تشير إلى ان هذا الاتجاه سيكون عند حد معين وبالتالي فإنه من الممكن جدا أن يحدث نوع من التنسيق الاقتصادي بين هاته التكتلات القوية على اقتسام أسواق العالم التي لم تتكتل بعد ومنها المنطقة العربية وغيرها[1].
- إذا كان قيام التكتلات الاقتصادية يستهدف خلق التجارة بين الدول الأعضاء وتحقيق فوائد لكافة الدول وتحقيق مزايا اقتصادية هامة للأفراد وللاقتصاد القومي في كل الدول الأعضاء، ففي هذه الحالة لا يوجد تعارض بين الأهداف التي تسعى إليها المنظمة أو التكتلات الاقتصادية. "حيث أن اللجوء إلى التكتل كان نتيجة للعديد من المشاكل المتعلقة بالتجارة الخارجية حيث تريد هذه الدول فتح أسواقها للتجارة الحرة والاستفادة من الوفوارت النسبية للحجم الاقتصادي الكبير"[2].
- حيث برزت التكتلات الجديدة على نحو واضح، مع مجموعة التغيرات والتحولات، ومع قيام منظمة التجارة العالمية، إحياء لأفكار الستينات، ولكن في إطار جديد يتمثل في تزايد تحرير التجارة، وازالة العوائق الجمركية وغير الجمركية. وانطلاقا من الحاجة إلى تدعيم التكتلات الاقتصادية الإقليمية، أعيد إحياء السوق المشتركة لأمريكا والسوق المشتركة الجنوبية في أمريكا اللاتينية بين الأرجنتين والبرازيل والأرجواي وباراجواي، هذا إلى جانب الانطلاق الذي شهدته التكتلات الاقتصادية الدولية في أوربا (الاتحاد الأوربي) وفي أمريكا (الولايات المتحدة –كندا–المكسيك)[3].

المبحث الثالث: مفاهيم حول التجارة الدولية

تعتبر التجارة الخارجية أحد أهم فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة الاعتماد المتبادل بين دول العالم وتزايد هذا الاعتماد المتبادل بصورة مستمرة مع تزايد درجة عولمة الاقتصاد والأسواق، حيث تعتبر المكاسب من التجارة الحافز الرئيسي لقيام التجارة بين الدول وتزداد هذه المكاسب في ظل التقسيم الدولي للعمل والتخصص في إنتاج السلع والخدمات مما يؤدي إلى توجيه الموارد الاقتصادية نحو الاستخدامات الأكثر إنتاجية في الدول المشتركة في التجارة، وهذا ما حاولت نظريات التجارة الدولية إثباته في ظل دعوتها لتحرير التجارة الدولية ومن خلال بيانها لأسس التبادل بين

[1] المرجع السابق، ص 39.
[2] فؤاد ابو ستيت، مرجع سبق ذكره، ص 130.
[3] المرجع السابق، ص 130.

الدول والعوامل التي تحد من تخصص أي دولة في إنتاج وتصدير سلعة ما وبالتالي استيرادها من الدول الأخرى، إضافة إلى كيفية توزيع المكاسب من التجارة على الدول أطراف التبادل التجاري .

ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى مفهوم وأهمية قيام التجارة الدولية في المطلب الأول، والى التجارة الدولية والتخصص الدولي في المطلب الثاني، أما في المطلب الثالث فسيتم التطرق إلى دور التكامل الاقتصادي في التجارة الدولية.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية التجارة الدولية

أ- مفهوم التجارة الدولية:

تعرف التجارة الدولية كالآتي:

هي أحد فروع علم الاقتصاد تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية ممثلة في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة[1] .

- هي حركة السلع والخدمات بين الدول المختلفة، بحيث تشمل الحركات الدولية لرؤوس الأموال[2].
- " هي عملية التبادل التجاري الذي يتم بين الدولة والعالم الخارجي"[3]

أما الصفقات التجارية التي تشملها التجارة الدولية فيمكن تصنيفها إلى ما يلي:

1. تبادل السلع الملموسة، كالسلع الاستهلاكية والإنتاجية والمواد الأولية.
2. تبادل الخدمات، كالخدمات السياحية وخدمات النقل والتأمين والخدمات المصرفية.
3. حركة رؤوس الأموال والمعاملات الدولية المتعلقة بالقروض والاستثمارات الأجنبية.
4. تبادل عناصر الإنتاج المختلفة المتمثلة في انتقال الأيدي العاملة من بلد إلى أخر سواء باستقطاب الكفاءات أو الهجرة الاختيارية بحثا عن العمل بأجر مرتفع.

إذن التجارة الدولية: هي: "تلك التجارة التي تهتم بدراسة تدفقات السلع والخدمات عبر الحدود الدولية وعوامل العرض والطلب والتكامل أو الاندماج الاقتصادي ومتغيرات السياسة التجارية كالرسوم الجمركية الحصص التجارية[4].

[1] محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية،2009ص: 8..
[2] حسام علي داود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى،2002ص:14.
[3] موسى مطر وآخرون، التجارة الخارجية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى،2001ص:13.
[4] ويكيبيديا الموسوعة الحرة، اقتصاد دولي http://ar.wikipedia.org/wik2018/01/26

ب- أهمية التجارة الدولية

تعد التجارة الدولية من أهم القطاعات الحيوية في الاقتصاد حيث تتمثل أهميتها فيما يلي[1]:

- توفير السلع التي لا تكون الدولة غير قادرة على إنتاجها محليا لأسباب تعود إلى طبيعة السلعة من حيث المتطلبات الإنتاجية لها.
- تأمين احتياجات الدول النامية من المتطلبات الأساسية للتنمية الاقتصادية مثل رؤوسالأموال والتكنولوجيا.
- تحقيق المكاسب المتوقعة من الحصول على سلع بتكلفة أقل مما لو تم إنتاجها محليا؛
- زيادة الدخل القومي اعتمادا على التخصص في الإنتاج وتقسيم العمل الدولي.
- أنها توسع إمكانيات استهلاك الدولة بحيث تسمح للدولة بأن تستهلك من كافة السلع ومنتجات الدولة الأخرى.

وتقاس أهمية التجارة الدولية في الدول بنسبة التجارة الخارجية بها إلى الناتج المحلي الإجمالي وذلك بالعلاقة التالية[2]:

أهمية التجارة الخارجية في الدولة = (الصادرات+ الواردات÷الناتج المحلي الإجمالي) ×100

حيث كلما ارتفعت هذه النسبة فإن هذا يدل على ارتفاع أهمية التجارة الخارجية في الدول والعكس صحيح.

المطلب الثاني: التجارة الدولية والتخصص الدولي

توجد علاقة تبادلية بين التجارة الدولية والتخصص الدولي حيث ترتبط التجارة الدولية ارتباطا وثيقا بظاهرة التخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي، فلولا قيام التجارة الدولية لما تخصصت بعض الدول في إنتاج السلع والخدمات بكميات تزيد عن حاجتها هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فلولا وجود التخصص لأنتجت كل دولة ما يلزمها من السلع والخدمات المختلفة ولم اقامت التجارة الدولية.

ويرجع التخصص الدولي إلى مجموعة من العوامل أهمها:

1. اختلاف الظروف الطبيعية

[1] كامل البكري، الاقتصاد الدولي، التجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002، ص 8
[2] محمود يونس، علي عبد الوهاب نجا، اقتصاديات دولية، جامعة الاسكندرية، مصر، 2009، ص 2

يؤدي اختلاف الظروف الطبيعية السائدة في كل دولة إلى تخصصها في إنتاج بعض المواد الأولية أو السلع الوسيطة أو السلع النهائية الزراعية أو الصناعية، فمثلا الدول التي تتوفر على المواد الخام في باطن أراضيها كالبترول فهي تتخصص في إنتاج البترول الخام[1].

على الرغم من أهمية مناخ الدولة فيتشكل هيكل التخصص الدولي، إلا أن أهمية هذا العامل تضعف تدريجيا بسبب التطورات العلمية والتكنولوجية، فقد أصبح بالإمكان القيام بتغييرات مصطنعة في مناخ الدولة ليتلاءم مع الظروف المناسبة للإنتاج، كانتشار ظاهرة البيوت البلاستيكية والقيام بإنتاج الكثير من أنواع الخضروات الصيفية في فصل الشتاء، وهذه السلع إن لم تقم الدولة بتصديرها فمن المحتمل أن تغطي الاستهلاك المحلي في الدولة[2].

2. مدى وفرة وقدرة عناصر الإنتاج

يتحدد التخصص والتقسيم الدولي للعمل طبق المدى وفرة وندرة عناصر الإنتاج داخل كلدولة خاصة عنصري العلم ورأس المال باعتبارهما أهم عنصرين من عناصر الإنتاج، فمثلا بعض الدول النامية لديها اكتظاظ في عدد السكان ومن هوفرة في عنصر العمل ولديها نقص في رؤوس الأموال ومن هندرة عنصر رأس المال وبالتالي فإن هذه الدول تتخصص في إنتاج الصناعات الخفيفة مثل صناعة النسيج، أما الدول المتقدمة التي لديها فائض في رأس المال ومن هوفرة هذا العنصر ولديها نقص في عدد السكان ومن هندرة نسبية في عنصر العمل فتتخصص في إنتاج الصناعات الثقيلة مثل صناعة السيارات[3].

3- تكاليف النقل

من المعروف أن تكاليف نقل سلعة ما تؤثر على مدى اتساع سوق هذه السلعة لأنها تضاف إلى تكلفة الإنتاج ومن سعر السلعة ويتحدد كون سلعة ما تجارية أو غير تجارية اعتمادا على سعرها الدولي وسعرها المحلي وتكاليف النقل حيث تكون السلعة قابلة للتصدير إذا كان سعرها المحلي + تكاليف النقل للخارج أقل من سعرها الدولي في حين تكون السلعة قابلة للاستيراد إذا كان سعرها الدولي + تكاليف النقل للخارج أقل من سعرها المحلي، وهذا يعني أن السلعة تعد تجارية إذا كان تقابله للتبادل دوليا واذا لم تتحقق الشروط السابقة تصبح سلعة غير تجارية ولا يمكن تبادلها دوليا.

4- توفر التكنولوجيا الحديثة

الدول التي تتوفر لديها التكنولوجيا الحديثة عن طريق الاختراع أو الابتكار أو التجديد تستطيع إنتاج سلع إنتاجية أو رأسمالية مثلا الآلات والسيارات، وهذه الدول هي الدول المتقدمة التي تتوفر لديها أحدث الوسائل التكنولوجية، ولذا فغنها تتخصص في إنتاج السلع الرأسمالية وهذه التكنولوجيا الحديثة لا تكون متاحة لدول النامية في فترة ظهورها ومن ثم

[1] السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص 11.
[2] أمين معين السيد، محاضرات في: مدخل للاقتصاد، مدخل لإدارة الاعمال، ط1، جامعة الجزائر 3 ، 2016،ص16.
[3] السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص 12.

فإنها لا تتمكن من إنتاج هذه السلع الرأسمالية بل تستوردها من الدول المتقدمة، ولذلك فإن التقدم التكنولوجي يعد سببا أساسيا للتخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي.

وبناءا على ما سبق فإن التجارة الدولية تقوم نتيجة تخصص كل دولة في إنتاج السلع والخدمات التي تتمتع فيها بمزايا نسبية وفقا لظروفها الاقتصادية والجغرافية، ولكن ليس معنى ذلك أن تظل دولة ما متخصصة إلى الأبد في نفس السلعة، فعلى سبيل المثال بعض الدول

تتوفر لديها بيئة ملائمة لإنتاج المواد الأولية، ولذا تتخصص في إنتاج المواد الأولية ولكن لا يعني ذلك أنها تظل إلى الأبد متخصصة في المواد الأولية ومصدرة لها، حيث تستطيع بعض الدول تغيير نمط تخصصها عن طريق التنمية الاقتصادية والتخطيط ورأس المال والتنظيم

الكفئ وهي عوامل من الممكن أن تكتسب وليست احتكارا على دولة دون أخرى.

5- الاختلاف في الموارد البشرية

تختلف دول العالم اختلافا كبيرا في الموارد البشرية المتوفرة لديها فالدول النامية تعاني من زيادة الموارد البشرية المتوفرة في سوق العمل في حين أن الدول المتقدمة تعاني من نقص الموارد البشرية المتوفرة في سوق عملها، وبالتالي فان حجم الموارد البشرية المتوفرة في دولة معينة

يؤثر على نوعية التخصص في أي دولة من دول العالم، وهذا بدوره يؤثر على سياسات الأجور والتوظيف في الدولة نفسها، فزيادة الموارد البشرية يؤدي إلى انخفاض الأجر والتوظيف.

6-الاختلاف في رؤوس الأموال

تعد رؤوس الأموال من العوامل المكتسبة التي تؤدي إلى تفاوت في الإنتاج بين الدول المختلفة، فبعض الدول تتمتع برصيد كبير من رأس المال، كما هو عليه الحال في الدول المتقدمة[1].

المطلب الثالث: دور التكامل الاقتصادي في التجارة الدولية

إن خلق التكامل الاقتصادي أو أي شكل من أشكال الترتيبات الانتقالية التجارية، يمكن اعتباره حركة تسير في اتجاه التجارة الحرة جزئيا وفي اتجاه رفع الكفاءة الاقتصادية وذلك لأن إزالة بعض العوائق والقيود التجارية وابقاء البعض الآخر على حاله، يؤدي إلى انخفاض مستوى معدل الضريبة العالمي وفي الواقع أن هذا الخفض في ضرائب الاستيراد وفي العوائق التجارية خفض انتقائي يجعل الأثر الصافي على الكفاءة الاقتصادية غير محدد، وعموما فإن بعض أشكال التكامل الاقتصادي تؤدي إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية، والبعض الآخر يمثل حركة تبتعد عن تخصيص المواد الاقتصادية من خلال التجارة الحرة وهذا يؤدي إلى خفض الكفاءة الاقتصادية [2].

[1] المرجع السابق، ص 161

[2] أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص392-390.

أ-خلق التجارة (الأثر الإنشائي)

يعتبر خلق التجارة نتيجة مفيدة لأحد أشكال التكامل الاقتصادي، ويحدث خلق لتجارة عندما تعتمد الدولة العضو في أحد أشكال التكامل الاقتصادي، في استهلاكها لسلعة معينة على إنتاجها المحلي الغير فعال (غير الكفؤ اقتصاديا) وذلك قبل قيام اتفاقية التكامل الاقتصادي، ولكن بعد قيام اتفاقية التكامل الاقتصادي تقوم هذه الدولة العضو باستيراد هذه السلعة من شركات في دولة عضو في الاتفاقية تنتج هذه السلعة بطرق أكثر كفاءة وأقل تكلفة.

ب-تحويل التجارة

يمثل تحويل التجارة الجانب السلبي وغير المرغوب فيه لأنه ينقص من الكفاءة الاقتصادية لدولة عضو في اتفاقية التكامل الاقتصادي ويحدث أثر التحويل التجاري في حالة دولة عضو كانت تستورد سلعة معينة من دولة لم تنضم إلى اتفاقية التكامل الاقتصادي وبعد قيام الاتحاد وتخفيض الضرائب الانتقائية تصبح الدول الأعضاء في الاتحاد متفوقة على الدول غير الأعضاء وهذا ما يؤدي إلى تغير أنماط التجارة Trade Pattern»» حيث تستولي الدولة العضو على مبيعات السلعة من الدولة غير العضو. ويعني خفض الضريبة الانتقائية تحت ظل اتفاقية التكامل الاقتصادي.

ج-مكاسب تحرير التجارة الدولية

تطبق الدول العديد من المكاسب بموجب تحرير تجارتها الدولية، ومن أهمها ما يلي[1]:

1- المكاسب الساكنة

وتتمثل فيما تتيحه التجارة الدولية من زيادة في مستويات الاستهلاك دون تغير ومستويات الإنتاج أو إمكانياته، وتحدث تلك الزيادة من إعادة تخصيص الموارد داخل الدول محل التبادل الدولي ومن ثم تغير نمط الإنتاج.

وتنقسم المكاسب الساكنة إلى نوعين من المكاسب:

1-1/ مكاسب في الاستهلاك: ونجدها على مستوى كل دولة داخلة في التبادل أو التجارة الدولية أي الزيادة في مستوى ما تتيحه التجارة الدولية من سلع للدول الداخلة فيها، حيث تتحول من دولة ذات اقتصاد مغلق إلى دولة تتعامل مع العالم الخارجي ويتم تبادل السلع بالأسعار العالمية.

1-2/مكاسب في الإنتاج: تحدث المكاسب الساكنة في الإنتاج نتيجة إعادة تخصيص الموارد على المستوى الدولي، وتتخصص كل دولة في إنتاج السلعة التي تتمتع فيها بميزة تنافسية، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال تحرير التجارة الدولية.

2-المكاسب الديناميكية

يقصد بها تلك الزيادة في الرفاهية الاقتصادية التي يحققها الاقتصاد الوطني لأن تحرير التجارة يعمل على زيادة حجم المواد المتاحة للدولة، وقد يؤدي إلى ارتفاع إنتاجية المواد المتاحة.

[1] المرجع السابق، ص 392.

خلاصة الفصل:

تم التعرض في هذا الفصل إلى التكامل الاقتصادي من خلال الماهية وأشكاله وكذا مزاياه وتكاليفه وتم التأكيد على ما يلي:

– لم يكن هناك اتفاق موحد حول مفهوم التكامل الاقتصادي بل اختلفت التعريفات باختلاف رواد الفكر الاقتصادي.

–إن أهداف ودوافع التوجه للتكامل الاقتصادي تختلف ما بين الدول الناسخ والمتقدمة، ويعتبر الدافع الاقتصادي أهم دافع لتشكيل تكامل ناجح لابد أن تتوفر لدى الدول مجموعة من المقومات.

- كما تتم التطرق إلى مجموعة من المزايا والتكاليف التي يحققها التكامل الاقتصادي للدول الأعضاء.
- إن مفهوم الإقليمية مفهوم قديم الظهور تطور مع الزمن.
- إن مفهوم التكتلات الاقتصادية بعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي.
- إن التكتلات الاقتصادية يجب أن تتميز بمجموعة من الخصائص حتى يكون لها أثر إيجابي على جميع الدول.
- أن التجارة الدولية تعتبر الركيزة الأساسية التي تقوم عليها العلاقات الاقتصادية الدولية.
- أن التجارة الدولية تتيح الكثير من المكاسب من خلال تحريرها.

الفصل الثاني

تمهيد

لقد نجحت الدول الآسيوية في تطوير ونمو اقتصادياتها، حيث انطلق نجاحها بأربع دول متمثلة في تايوان وهونغ كونغ ،وكوريا الجنوبية وسنغافورة، وأطلق عليها مصطلح النمور الآسيوية، مما جعل الأنظار تتجه إليها باعتبارها دولا تلعب دورا فعالا على مستوى المبادلات التجارية العالمية، فأقيمت في المنطقة تكتلات إقليمية لعل أبرزها رابطة دول جنوب شرق آسيا التي أصبحت من أهم التكتلات الاقتصادية في العالم وأهمها في القارة الآسيوية تهدف إلى تحقيق تكامل امتن بما يتماشى مع متطلبات وتحديات القرن الواحد والعشرين، لعل يكون لها من وراء ذلك موقف موحد إزاء القضايا الاقتصادية في المحافل الدولية، ويكون لها صوت مسموع ومؤثر في التـكتلات الاقتصادية المنتشرة في أقاليم عدة من العالم والتعامل المتوازن معها.

المبحث الأول: اتفاقية التجارة الحرة لدول جنوب شرق آسيا(ASEAN)

إنما يعيش فيه العالم اليوم من متغيرات عديدة ، توجب على دول العالم النظر مرة أخرى في مساراتها فوجود الدول فرادى في هذه المتغيرات مسألة لا تؤمن عواقبها ، حيث أن المخاطر المستجدة أكبر من أن تتحملها بمفردها ، لذا نجد هذا التوجه الدولي نحو الإقليمية ، فنجد التكتلات الإقليمية منتشرة في كل المنطقة ، في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء كما أن التطورات الاقتصادية الراهنة ، حتم على جميع دول العالم الانضمام في تكتلات اقتصادية إقليمية مختلفة بما يخدم مصالحها الاقتصادية والاجتماعية و السياسية ، ويعتبر تكتل دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) إحدى هذه التكتلات والتي كان هدفها في البداية سياسي بحث ثم سرعان ما انتبهت إلى أهمية تكتلها الاقتصادي أيضا .

المطلب الأول: نشأة اتفاقية التجارة الحرة لدول جنوب شرق آسيا(ASEAN)

كانت البدايات الأولى لتشكيل رابطة أمم جنوب شرق آسيا سنة1967بين كل من ماليزيا والفلبين وتايلاند، لكنها فشلت بسبب الصراعات البينية التي أعقبت استقلال دول المنطقة، كالتنافس التايلندي الفيتنامي في كمبوديا ولاوس، والصراع الإقليمي بين الفليبين وماليزيا حول منطقة صباح، والنزاع بين ماليزيا وسنغافورا والذي انتهى بانفصال سنغافورا عن الاتحاد الماليزي سنة 1965[1] ، هذا بالإضافة أن شعوب المنطقة مقسمة نتيجة الصراعات العرقية والدينية والثقافية.

إلى جانب الصراعات البينية كان هناك عوامل إقليمية اندرجت في إطار الحرب الباردة تمثلت في انتصار الثورة الشيوعية في الفيتنام واستقرارها في الشمال، وخروج فرنسا من الهند الصينية، ثم انتصار الفيتنام على القوات الأمريكية، ثم توحيدها وتوسعها في كمبوديا ولاوس قبل نهاية السبعينات، ودعم الاتحاد السوفيتي للمد الشيوعي في الفيتنام.

هذه التغيرات أثارت أيضا مخاوف القوى الغربية العظمى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. فحاولت بذلك وضع آلية أمنية لحصار المد الشيوعي واحتوائه، خوفا من انتشاره على نحو يهدد مصالحها بالمنطقة[2] .

هذا ما جعلها تقوم بتشكيل جبهة موحدة بهدف تأمين استقرار الدول الأعضاء ومواجهة الأحزاب الشيوعية المحلية بتشجيع ودعم الدول الحليفة لها في المنطقة، وإنشاء منظمة اقتصادية لتتولى عملية التنمية في المنطقة وعليه وفي20أوت من عام1967 أنشئت رابطة أمم جنوب شرق آسيا بين الدول الخمسة، تايلاند وسنغافورة وماليزيا وإندونيسيا والفلبين كنوع من الحلف السياسي والذي جاء ضمن ترتيبات الأمن الإقليمي في إقليم آسيا—الباسيفيك.

[1] عشور قشي، آسيان بوصفها جماعة أمنية: بين الواقع والافتراض، مجلة سياسية عربية، العدد 29، نوفمبر 2017، ص 60.
[2] علي عواد الشرعة، الآسيان وتجربة التعاون الإقليمي: دراسة مقومات التجربة وتحدياتها وإمكانات الاستفادة منها، العدد 08، ماي –أوت 1999، ص 61.

وعليه يبقى العامل الأمني نقطة الانطلاق لفكرة تأسيس الرابطة، فبدلا من أن يكون عامل تفرقة وتشتت كان إطارا مهما لتطوير علاقات سلمية بدلا من علاقات الصراع. وهذا ما جعل الكثير من الباحثين يصفون الرابطة بالمنظمة الإقليمية الأنجح في العالم نظير نجاحها في نقل الإقليم من سياسة المواجهة إلى جو التعاون والتكامل[1]

ويمكن تقسيم المراحل التي مرت بها إنشاء الرابطة إلى خمس مراحل أساسية مرتبطة بالعضوية، وهي:

- مرحلة الستينات وتمثل مرحلة التأسيس، قامت بين الدول الخمسة بهدف تحقيق السلم في المنطقة؛
- مرحلة السبعينات وتم فيها الاتفاق على احترام هويات واستقلال الدول والتعاون الاقتصادي؛
- مرحلة الثمانينيات أين التحقت سلطنة بروناي بالرابطة عام1984؛
- مرحلة التسعينات والتي تمثل مرحلة اكتمال العضوية لرابطة الآسيان بانضمام كل من الفيتنام في1995بعدما وقعت على معاهدة الصداقة والتعاون في المنطقة سنة1992، وميانمار ولاوس سنة1997وأخيرا كمبوديا عام1999، وأهم ما يميزهذه المرحلة التوقيع على اتفاقية التبادل التجاري وتقليل التفاوت في التنمية، وتعزيز النمو الاقتصادي.
- مرحلة ما بعد2000 والتي اتسمت بإقامة اتفاقية شراكة مع كل من الصين، اليابان وكوريا الجنوبية وعلى ضوء ذلك أصبحت تسمى الرابطةب "الآسيان+3".

فالرابطة عملت على تطوير مهامها ومسيرتها مع البيئة الدولية، فبعد انهيار الاتحاد السوفياتي وتراجع الاشتراكية واكبت الرابطة الظروف الجديدة بتوسيع عضويتها بضم دول كانت خلال الحرب الباردة تشكل تهديدا مباشرا له

المطلب الثاني: أهداف اتفاقية التجارة الحرة لدول جنوب شرق آسيا(ASEAN)

اعتمدت دول الشراكة في رابطة الآسيان على مجموعة من المبادئ التي جاءت ضمن معاهدة الصداقة والتعاون لعام 1967، وظهـــــرت الاعتبارات الأمنية جلية في المبادئ التي صاغتها الدول الأعضاء في الرابطة في أعقاب تأسيسها، وذلك لأنها تولي النزعة الوطنية أهمية أكبر من النزعة الإقليمية. وتمثلت مبادئها في[2]:

- الاحترام المتبادل لاستقلال دول المنطقة والسلامة الإقليمية؛
- تسوية النزاعات والخلافات بالطرق السلمية ورفض التهديد واستخدام القوة في حل النزاعات بين دول المنطقة؛
- تفعيل التعاون بين هذه الدول على جميع الأصعدة؛
- عدم دعوى القوى الخارجية للتدخل في صراعات المنطقة وحلها في إطار الرابطة؛

[1] عشور قشي مرجع سبق ذكره

[2] Françoise Nicolas, La Communauté économique de L'ASEAN : un modèle d'intégration Original, revue Politique étrangère, 02/2017, p 27.

- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء.

كما حدد إعلان بانكوك أهم أهداف الرابطة والتي تمثلت في[1]:

- تسريع النمو الاقتصادي للمنطقة، بعمل مشترك يقوم على مبدأ التعاون والتكافؤ والمشاركة
- العمل على تعزيز التعاون والمساعدة المتبادلة بشأن الموضوعات ذات الاهتمام المشترك، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو تقنية أو علمية؛
- تعزيز السلم والاستقرار الإقليميين بالتشبث بمبادئ الأمم المتحدة ومراعاة احترام العدالة وسيادة القانون في العلاقات بين بلدان المنطقة؛
- العمل على تطوير علاقات التعاون مع المؤسسات الدولية والإقليمية ذات الأهداف المماثلة؛
- تعزيز الدراسات حول إقليم جنوب شرق آسيا؛

تقوية روابط التعاون في مجال التدريب والبحوث العلمية من أجل رفع مستوى منطقة جنوب شرق آسيا. لم تعلن الرابطة في معاهدتها المنشئة على رغبتها في إقامة أي تكامل أو تكتل اقليمي، ولكن نتيجة للتغيرات الإقليمية والعالمية التي حدثت على مستوى الاقتصاد الدولي جعلتها تغير من هدف التكتل الذي أقامته في الستينات، ليتحول من مجرد تكتل سياسي أمني إلى تكتل اقتصادي يرتكز على التعاون الاقتصادي من خلال[2]:

- التخفيف من حدة الفقر وتضييق فجوة التنمية داخل الآسيان من خلال المساعدة المتبادلة والتعاون؛
- تحسين مستوى المعيشة للأعضاء وتقوية الحماية الاجتماعية؛
- دعم الأنشطة الزراعية والتجارية؛
- تأمين شبكات النقل بين الدول؛
- بناء اقتصاد متكامل قوي يرتكز أساسا على تشجيع الصادرات وزيادة التبادل التجاري بين دول المنطقة ودراسة مشكلات التجارة الدولية؛
- خلق مجموعة اقتصادية ذات قدرة على المنافسة الإقليمية وخصوصا مع اليابان وعالميا مع التكتلات الاقتصادية الأخرى
- دعم التكامل الإقليمي من خلال تشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وضمان حرية تحويل وحركة أرباح هذه الاستثمارات؛

[1] خالفي على، ورميدي، عبد الوهاب. 2009. رابطة دول جنوب شرق آسيا (الأسيان)ASEAN: نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة .*مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا*، مج. 2009، ع. 6، ص 81-94.

[2] العيساوي، ع. ا.(2017). التكامل الاقتصادي العربي مقاربة مع تجارب عالمية: الدروس والمستجدات.67.

ويبقى تحقيق السلم والتنمية يمثلان الهدف الرئيسي للشراكة بين أمم جنوب شرق آسيا حسب ما جاء به اجتماع القمة لسنة1995 .

المطلب الثالث :المسيرة التكاملية لدول جنوب شرق آسيا (ASEAN)

أ- المرحلة الأولى 1967-1990

جاءت أولى محاولات التعاون الاقتصادي بين دول رابطة الآسيان بعد مرور عشر سنوات على تأسيس الرابطة في قمة بالي سنة 1976، حيث أنه وكما ذكرنا آنفا أن هدف الرابطة في بداية إنشائها جاءت لتكون حلفا سياسيا مضادا للشيوعية، مما جعل الرابطة محدودة الفاعلية اقتصاديا. وبعدما أدركت الدول الأعضاء حجم الأخطار والرهانات التي يجب أن تتولاها، تم التوقيع خلال نفس السنة 1976 على اتفاقية التعاون والصداقة في جنوب شرق آسيا [1]

في سنة 1977 اتفقت الدول الخمسة المؤسسة للرابطة على إقامة اتفاقيات تجارة تفضيلية بتخفيض التعريفات الجمركية، وعلى الرغم من أنها كانت أولى الجهود التعاون الاقتصادي الإقليمي الهامة، فإن اتفاقية التجارة التفضيلية لم تكن حافزا لتشجيع التجارة البينية والتي لم تتجاوز 20% في أوائل التسعينات، وعكس ذلك التردد القوي للدول في التخلي عن موقفها الحمائي التقليدي، وما دل على ذلك أن قائمة السلع التي تستفيد من التخفيضات والتي حددتها الإدارات المكلفة بذلك هي الأقل تبادلا مثل المنتجات الخشبية لتايلاند والمطاط لماليزيا. وبذلك فإن التحرير الجمركي الذي قامت به الدول الأعضاء لم يكن يطل إلا نسبة ضئيلة جدا من المبادلات الفعلية، إذ بلغ نسبة أقل من 1% وبالتالي كان تأثيره جد محدود[2].

تبعتها بعد ذلك مبادرات أخرى والتي كانت في شكل مشروعات تعاون صناعي (مشاريع الصناعات المشتركة، المشاريع الصناعية، مخطط التكامل الصناعي الآسيوي) والتي امتدت خلال الفترة 1977-1983. وقد لعبت الدولة دورا رائدا في مجال رسم السياسات الصناعية في هذه البلدان، وفي إطار مشروع التعاون الصناعي الذي تبنته الآسيان من خلال الصيغ الثلاثة، تم توزيع المشاريع على الدول الأعضاء سنة 1980 بإقامة خمسة مشاريع كبرى تمثلت في: صناعة الأسمدة بإندونيسيا وماليزيا ومحركات الديزل بسنغافورا وصناعة النحاس بالفلبين وأخيرا إنتاج الصودا بتايلاند. وفي 1981 تم تبني مخطط التكامل الصناعي للآسيان.

تبنت دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا عند انطلاقتها نحو التصنيع سياسة إحلال الواردات وقد طبقت شأنها في ذلك شأن باقي البلدان النامية في تلك الفترة جملة من السياسات والاجراءات المتعلقة بفرض القيود وخاصة الجمركية منها، وتحرير التجارة البينية على أساس قوائم سلعية وتنفيذ سياسات وطنية لإحلال الواردات بهدف حماية الصناعات

[1]Jean-Raphaël Chaponnière, Marc Lautier, L'Intégration Économique Régionale en ASIE DU SUD-EST : Une Dynamique Impulsée de L'extérieure, Revue Mondes en développement, 3/2016, n° 175, p 115.

[2]المرجع السابق، ص، 27.

الوطنية الناشئة. خاصة بعد الأضرار التي لحقت بها نظرا للحماية المطبقة من طرف الدول المتقدمة كأمريكا وأوروبا تجاه صادرات تلك الدول. هذا التوجه الحمائي كان سببا في رفض الرابطة لمشروع إقامة منطقة تجارة حرة المقترح من طرف الفلبين الأكثر تصنيعا في تلك الفترة[1].

أدى مشروع التصنيع لدول الرابطة إلى تطوير قطاع الصناعات خلال عقد التسعينات من حيث حجم الاستثمارات والمساهمة في خلق الناتج، إذ يساهم بنسبة كبيرة من إجمالي الصادرات والنسبة العظمى في الناتج المحلي وخلق القيمة المضافة في اقتصاديات هذه الدول. كما ساهم في تكوين شبكات إنتاج إقليمية. وهذا ما يلاحظ من خلال الجدول أدناه الذي يمثل نسبة المنتجات الصناعية في هيكل الصادرات السلعية للآسيان وذلك لسنة 1991.

جدول رقم (01) : هيكل الصادرات السلعية للرابطة 1991 (%)

	برناوي	اندونيسيا	ماليزيا	فليبين	سنغافورة	تايلاند
مواد البناء		0.67	0.67	0.71	0.35	0.87
الحديد والصلب		2.47	1.48	2.79	0.50	0.93
النسيج		16.33	6.43	20.0	3.78	20.78
الخشب		13.27	3.75	7.30	3.15	5.5
مكانيك الكهرباء		2.78	40.27	29.02	54.10	26.34
المنتجات الكيميائية		3.88	4.94	3.77	7.92	4.76
المنتجات الغذائية		7.17	8.27	13.71	2.39	18.36
مجموع المنتجات الصناعية		**46.50**	**65.7**	**77.3**	**72.5**	**77.5**
المواد الخام		2.73	0.58	3.53	0.73	0.45
الطاقة		40.05	15.09	2.58	1.16	24.55
الزراعة		9.62	15.69	8.75	1.01	14.39
أخرى		0.84	1.71	5.72	0.57	6.17
المجموع		**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

Source: Jean Raphaël chaponnière, L'ASEAN Réussite Politique Echec Economique, économie international, 1er trimestre 1994, p 40

واعتبرت هذه الفترة أفضل الفترات بالنسبة للآسيان على الرغم من التعاون الاقتصادي الرسمي المحدود بين أعضائها، فخلال 25 سنة الأولى عرفت الدول المؤسسة معدلات نمو أعلى بكثير من بقية دول العالم ناهيك عن الدول الصناعية. إذ بلغ نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي 4.3% للفترة 1961-1990 للآسيان مقابل 1.3% في جنوب آسيا وإفريقيا و7% في شرق آسيا[2].

ب- المرحلة الثانية 1992-2017

قاد نجاح الرابطة رئيس الوزراء الماليزي، عام 1991 إلى طرح فكرة تأسيس تجمع اقتصادي لدول جنوب شرق آسيا من أجل تحرير التجارة بينها، مع تعثر محادثات التجارة العالمية، إذ عارضت آنذاك الولايات المتحدة الأمريكية ولادة هذا

[1] عبد الوهاب محمد جواد، النموذج التنموي الآسيوي وإمكانية محاكاته من قبل الدول النامية، مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية والإدارية، دون سنة نشر، ص 106.
[2] المرجع السابق، ص، 27

التجمع، خوفا من أن يؤدي ذلك إلى إقامة تكتل تجاري ينافس الاتحاد الأوروبي وأمريكا الشمالية والتي كانت في ذلك الوقت تقيم منطقة تجارة حرة [1].

إلا أنه لم يتم إضفاء الطابع الرسمي على تحرير التجارة بين دول الرابطة إلا في عام 1992 مع إنشاء منطقة التجارة الحرة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا AFTA في مؤتمر قمة الآسيان الرابع لتحل محل النظام السابق، ليمثل خطوة هامة لدعم تجارة الآسيان ودعم العلاقات السياسية والاقتصادية فيما بينها ويتم تنفيذها على فترة انتقالية تمتد إلى خمسة عشر عاما، مع إعداد إطار لخفض التعريفة الجمركية تتراوح بين الإلغاء التام و5% بحلول عام 2008[2].

وفي سبتمبر 1994 قرر أعضاء الآسيان الإسراع بتأسيس منطقة التجارة الحرة عن طريق خفض الإطار الزمني الأول من 15عاما إلى 10سنوات.

وفي عام 1997 تم استحداث نظام الترتيبات التفضيلية والذي لم ينجح في زيادة التجارة البينية. ونتيجة لعدم التقدم المفترض تحقيقه في التفكيك الجمركي المتفق عليه قام مجلس الأفتا عام 1999 بتحديد 2015 سنة الإلغاء التام للتعريفات الجمركية، وبعد شهرين من هذا الإعلان قام المجلس بتقديم تصريحات جديدة مفادها أنه سيتم إزالة كافة الحواجز الجمركية مع نهاية سنة 2010، حيث بلغ متوسط التعريفة الجمركية في الدول المتقدمة للآسيان 0.8% في 2008 وبلغ 4.4% لنفس السنة بالنسبة للدول الأقل نموا في الرابطة فتنفيذ منطقة التجارة الحرة لدول جنوب شرق آسيا تأخر لأنه لم يكن الهدف من إقامتها هو تشكيل تنظيم اقتصادي في صورة الجماعة الأوروبية، وإنما كان هدفهم الأساسي من التعاون الاقتصادي هو الدفاع عن قدرتهم التنافسية الدولية، في ظل تشابه الموارد والميزة النسبية.

ولعبت العوامل الخارجية دور أساس ي في زيادة الروابط بين أعضاء الرابطة، فغيرت توجهها من مجرد التعاون الاقتصادي إلى قيام تكامل اقتصادي إقليمي، والذي سبق لمسه في المبادرات الحكومية. هذا التغير عكس التحول من استراتيجية التصنيع عن طريق إحلال الواردات إلى استراتيجية تشجيع وتنمية الصادرات، كما عكس أيضا التحولات التي حدثت على المستوى الدولي والممثلة في صعوبات المفاوضات المتعددة الأطراف في جولة الأورغواي، وتخوف دول الرابطة من ذوبان التجمع في إطار أوسع بتشجيع من أستراليا المتمثل في المنتدى الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ "الأبيك" الذي تم إطلاقه في 1989،فمشروع منطقة التجارة الحرة AFTA لم يعتبر بديل للأبيك فقط وإنما أيضا وسيلة في التواجد ضمن الأبيك كما أعطى للرابطة دفعا جديدا وكان للتغيرات السابقة آثار على الأوضاع الإقليمية جعلت دول الآسيان لا تعمل على تمتين علاقاتها فحسب بل حتى على تغيير أهداف التكتل، فأصبحت تفكر بجدية في تكاملها الاقتصادي الذي قد يكون مجديا، بأن تكون ذات مكانة وتأثير في ميدان السياسة الإقليمية والدولية، وقد ترجمت هذه الطموحات

[1] خالفي على، ورميدي، عبد الوهاب. 2009. رابطة دول جنوب شرق آسيا (الأسيان)ASEAN: نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة .*مجلة اقتصاديات* شمال إفريقيا، مج. 2009، ع. 6، ص 83.

[2] المرجع السابق، ص، 115.

في مشروع مجموعة الآسيان في أفق سنة 2015 الذي أعلن عنه في اجتماع القمة سنة 2003، ويقوم على ثلاثة ركائز مجموعة سياسية وأمنية تحافظ على السلم في المنطقة، مجموعة اجتماعية ثقافية تهدف إلى تطوير الهوية المشتركة ثم مجموعة اقتصادية ترتكز على إقامة سوق مشتركة وقاعدة إنتاجية متكاملة تتضمن التدفق الحر للسلع والخدمات والاستثمار والعمالة الماهرة، والتدفق الحر لرؤوس الأموال وتحرير تدفقات حركة الخدمات بين الدول الأعضاء. وهو أقصى طموح أبدته الآسيان. وفي اجتماع القمة لسنة 2005زاد تأكيد الدول الأعضاء التزامهم بتحقيق المجموعة الاقتصادية رغم التحديات الإقليمية والدولية ووافقوا على تبني أسلوب ديناميكي في العمل من أجل تسريع التكامل الإقليمي[1].

وفي مطلع تسعينيات اضطلعت رابطة أمم جنوب شرق آسيا بدور مركزي في عملية التكامل إلى جانب اقتصادات إقليمية كبرى، فقررت تعزيز التعاون بينها بإجراء مفاوضات لتوسيع منطقة التجارة الحرة لتشمل الصين وجمهورية كوريا واليابان، وبذلك شكلت آلية جديدة للتعاون باتت تعرف "بآسيان+3" ضمت الدول الثلاث كشركاء في الحوار، رغم أن لكل من تلك الاقتصاديات الثلاثة ترتيبات وعلاقة اقتصادية مستقلة مع الرابطة[2].

جدول رقم (02): أهم الشركاء التجاريين لرابطة أمم جنوب شرق آسيا سنة2015

الدولة	(%) من إجمالي التجارة الخارجية
الصين	15,2
اليابان	10,5
الاتحاد الأوروبي	10
الولايات المتحدة الأمريكية	9,4
كوريا الجنوبية	5,4
تايوان	4,2
هونغ كونج	4
مجلس التعاون الخليجي	3,8
الهند	2,6
أستراليا	2,3

المصدر: -الكتاب السنوي للنمو الاقتصادي لرابطة دول جنوب شرق آسيا، على الرابط:

http://www.aseanstats.org/wp-content/uploads/2017/08/ASEAN_economic_progress.pdf

كما عملت الرابطة على تعزيز علاقاتها التجارية خارج النطاق الجغرافي للرابطة للاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال آليات مختلفة، مثل الاتفاق التجاري لآسيا والمحيط الهادئ، ومنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، ومن خلال اتفاق الشراكة عبر المحيط الهادئ.

[1] أحمد فاضل حسين، المنظمات الإقليمية في بلدان العلم الثالث وأثرها في الإصلاحات السياسية والاقتصادية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة تكريت، العراق، 2010، مجلد 2 العدد 5، ص 166.

[2] تقرير الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية 2007.

المبحث الثاني: دراسة تطور تجارة دول جنوب شرق آسيا البينية والدولية

يكتسي قطاع التجارة البينية والتجارة الخارجية أهمية بالغة بالنسبة لمعظم اقتصاديات العالم عامة واربطة الآسيان خاصة على وجه الخصوص لأنه يعتبر كأكبر قوة تجارية في العالم بإضافة الصين وقد ساهمت إزالة الحواجز أمام التجارة داخل اربطة الآسيان بازدهارها وتعزيز التزامها في تطوير التجارة العالمية.

المطلب الأول: تطور التجارة البينية لدول جنوب شرق آسيا (ASEAN)

تتركز رابطة الآسيان على المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء ومن أهم هده المبادلات التجارة البينية بين دول الآسيان نوضحها فيما يلي:

الجدول رقم (03): تجارة السلع البينية في دول الآسيان 2010-2019.

البلد	2010	2015	2016	2017	2018	2019
بروناي	2,330.6	2,644.9	2,783.1	3,126.4	3,193.5	4,124.3
كمبوديا	1,989.5	5,366.8	5,483.7	6,647.5	7,985.5	8,949.9
اندونيسيا	80,472.2	72,485.0	68,647.6	78,629.4	92,058.4	81,352.4
لاوس	2,639.6	4,356.9	6,038.3	6,190.7	5,596.5	7,027.7
ماليزيا	95,112.7	102,847.8	97,149.9	113,241.7	126,824.3	118,095.2
ميانمار	95,112.7	11,294.8	9,430.6	11,512.0	12,880.3	12,370.0
الفيليبين	27,827.5	25,578.9	30,895.5	36,735.1	41,147.9	41,434.8
سنغافورة	182,597.4	172,677.5	162,108.1	179,035.9	200,429.2	190,476.5
تايلاند	76,960.9	96,236.8	94,258.6	104,436.9	102,222.3	111,742.8
فيتنام	26,758.5	41,891.1	41,159.1	49,561.0	56,447.5	57,030.7
الآسيان	502,863.8	535,380.4	517,954.4	589,116.7	648,785.4	632,604.3

Source:https://www.aseanstats.org/category/yearbook/

نلاحظ من خلال الجدول رقم(03) التجارة البينية داخل تكتل الآسيان شهدت تزايد مستمر خلال الفترة من 2010 إلى 2019 حيث بلغت قيمة التجارة البينية للآسيان حوالي 502,863.8مليون دولار في 2010 لترتفع إلى

حوالي632,604.3 مليون دولار في سنة 2019 وهذا الارتفاع يدل فعالية الإجراءات المتخذة لتعميق التكامل الاقتصادي فيما بينها وزيادة التبادل والتعاون الاقتصادي وهذا ما نلاحظه من خلال الشكل01.

الشكل رقم(01): تجارة السلع البينية في دول الآسيان 2010-2019.

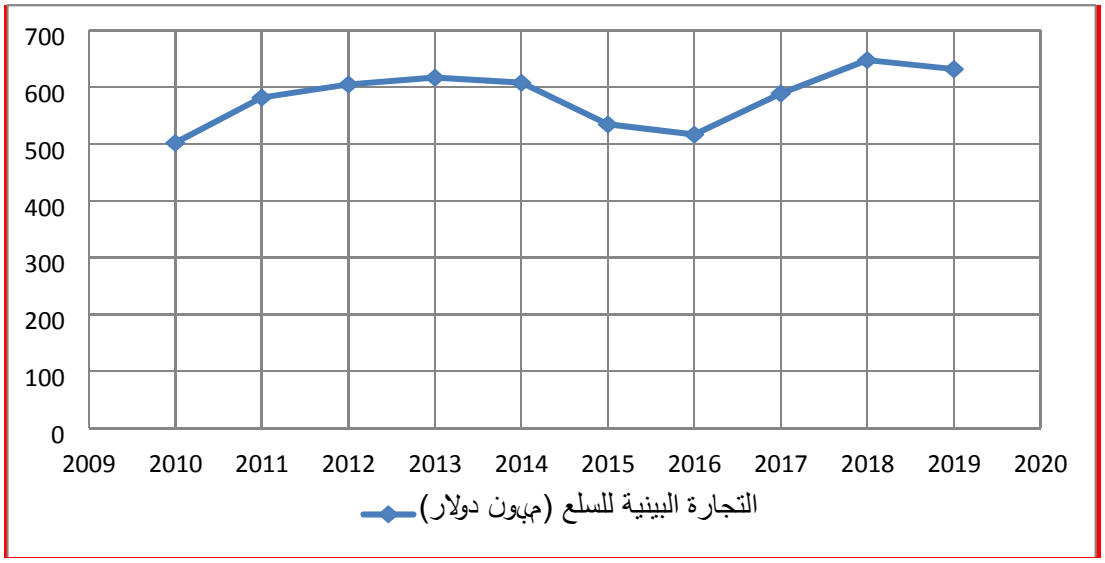

Source:https://www.aseanstats.org/category/yearbook/

أولا: صادرات السلع:

الجدول رقم (04): صادرات سلع الاسيان 2015-2019(مليون دولار)

الدول	2015	2016	2017	2018	2019
بروناي	6,353.9	6,024.1	5,588.3	6,571.4	7,039.1
كمبوديا	8,557.7	10,073.1	11,278.1	12,700.3	14,844.8
اندونيسيا	150,282.3	145,186.2	168,828.2	180,012.7	167,683.0
لاوس	2,985.1	4,531.8	4,909.7	5,400.4	5,809.4
ماليزيا	199,157.9	189,659.2	217,722.0	248,671.7	238,089.0
ميانمار	11,432.3	11,836.6	13,878.0	16,703.7	17,997.1
الفيليبين	58,648.4	56,312.9	68,712.9	69,307.4	70,927.0
سنغافورة	357,905.9	338,083.2	383,252.4	411,973.3	390,689.9
تايلاند	214,396.2	215,326.6	236,694.2	241,010.5	246,140.7
فيتنام	162,013.9	176,575.1	213,931.5	243,698.7	264,610.3
الآسيان	1,171,733.6	1,153,608.7	1,324,795.3	1,436,049.9	1,423,830.2

https://www.aseanstats.org/category/yearbook

هناك تباين واسع في قيمة صادرات السلع للدول الأعضاء كما يمكن أن نرى في الجدول(04) وحققت سنغافورة أكبر قيمة تليها تايلاند ولفيتنام كما تشارك الدول الأخرى بقيم اقل في 2015 تراوحت قيمة صادرات السلع أكثر من 1.17 تريليون دولار، وفي 2016 انخفضت قيمة صادرات السلع إلى حوالي 1.15 تريليون دولار، ثم شهدت تزايد مستمر حيث قدرت قيمة صادرات السلع في 2019بحوالي 1.42 تريليون دولار. وهذا ما نلاحظه من الشكل 02أدناه.

الشكل رقم (02): صادرات سلع الاسيان 2015-2019

Source:https://www.aseanstats.org/category/yearbook/

ثانيا: واردات السلع

الجدول رقم (05): واردات سلع الاسيان 2015-2019(مليون دولار)

الدول	2015	2016	2017	2018	2019
بروناي	3,238.2	2,670.2	3,088.0	4,157.4	5,102.7
كمبوديا	11,797.3	12,370.9	14,284.5	17,490.0	19,735.4
اندونيسيا	142,694.8	135,652.8	156,985.6	205,521.9	171,275.7
لاوس	3,778.4	4,483.5	5,159.7	5,848.0	5,797.4
ماليزيا	176,010.8	168,430.0	194,749.5	217,971.1	204,924.9
ميانمار	16,843.6	15,705.9	19,253.5	19,355.1	18,577.9
الفيليبين	70,186.1	85,935.1	101,901.9	119,002.9	117,374.3
سنغافورة	308,097.9	291,909.4	317,693.4	359,263.2	359,263.2
تايلاند	202,751.2	194,667.5	222,763.5	191,967.4	237,108.4
فيتنام	165,729.9	174,463.4	210,625.5	236,868.9	253,442.0
الآسيان	1,101,128.3	1,086,288.7	1,246,505.0	1,388,866.3	1,392,601.8

Source:https://www.aseanstats.org/category/yearbook/

يمكن أن نرى في الجدول رقم(05) واردات السلع لرابطة الآسيان حيث تراوحت قيمة واردات السلع أكثر من 1.10 تريليون دولار في 2015، وفي 2016 انخفضت قيمة واردات السلع إلى 1.08 تريليون دولار، ثم شهدت تزايد مستمر حيث قدرت قيمة واردات السلع في 2019 بحوالي1.4 تريليون دولار. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الشكل03 أدناه.

الشكل رقم(03): واردات سلع الاسيان 2015-2019

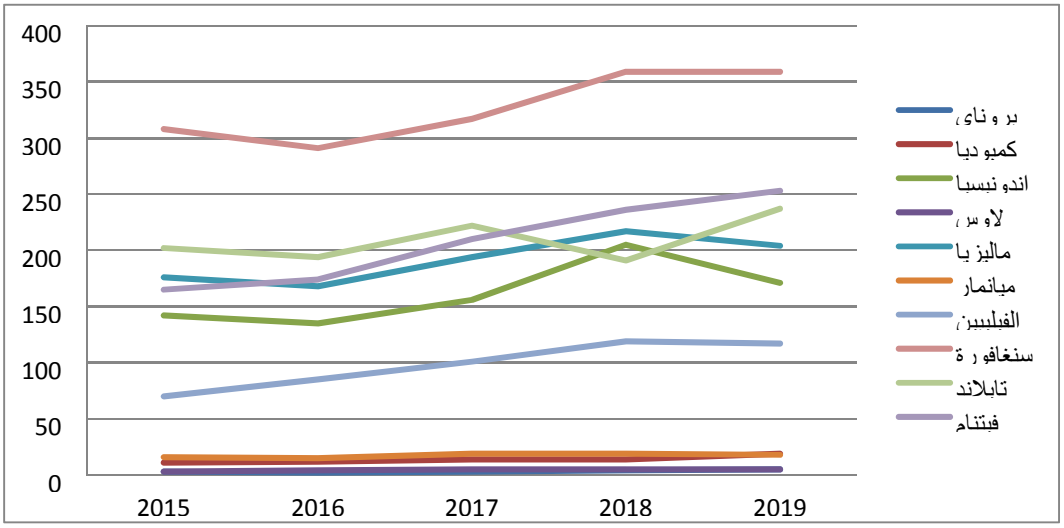

Source:https://www.aseanstats.org/category/yearbook/

ثالثا: الميزان التجاري

هو الفرق بين الصادرات والواردات لدول رابطة جنوب شرق أسيا خلال فترة زمنية معينة، مما يدل على ما إذا كانت هذه الرابطة لديها فائض (الصادرات أكبر من الواردات)أو عجز (الواردات أكبر من الصادرات) في تجارتها الخارجية.

الجدول رقم(06): الميزان التجاري للسلع 2015-2019(مليون دولار)

الدول	2015	2016	2017	2018	2019
بروناي	3,115.7	3,353.9	2,500.2	2,414.0	1,936.4
كمبوديا	-3,239.7	-2,297.8	-3,006.4	-4,789.7	-4,890.6
اندونيسيا	7,587.4	9,533.4	11,842.6	-25,509.2	-3,592.8
لاوس	-793.3	48.3	-250	-447.7	11.9
ماليزيا	23,147.1	21,229.2	22,972.5	30,700.6	33,164.1
ميانمار	-5,411.3	-3,869.3	-5,375.5	-2,651.4	-.0580.8
الفيليبين	-11,537.7	-29,622.2	-33,189.0	-49,695.5	-46,447.3
سنغافورة	49,807.9	46,173.8	65,559.1	41,289.7	31,426.7
تايلاند	11,645.1	20,659.1	13,930.7	49,043.1	9,032.3
فيتنام	-3,716.0	2,111.7	3,305.9	6,829.8	11,168.3
الآسيان	70,605.3	67,320.0	78,290.2	47,183.6	31,228.5

Source:https://www.aseanstats.org/category/yearbook/

نلاحظ من خلال الجدول رقم(06) الميزان التجاري السلعي لرابطة الآسيان يحقق فائض تجاري رغم تحقيق بعض الدول عجز لكن دول سنغافورة، تايلاند وماليزيا هي دول مصدرة بامتياز وحققت فائض تجاري بقيمة 73.67 مليون دولار في سنة 2019 بينما حققت رابطة الاسيان حوالي 31.22 مليون دولار في سنة2019.

المطلب الثاني: تطور التجارة الخارجية بين الآسيان والعالم

تعتبر التجارة الخارجية بمثابة الحجر الأساس الذي يقوم عليه هدا العملاق الاقتصادي وسنقوم بتسليط الضوء على واقع تجارة الآسيان الخارجية وأبرز الشركاء التجاريين الرئيسين.

- **الشركاء الرئيسيين لتجارة السلع مع الآسيان**

يعرض الشكل(05) أكبر ستة شركاء لصادرات السلع في عام 2019، دول الآسيان 23%وهي أكبر نسبة من أجمالي الصادرات، تليها الصين بنسبة 14%، الولايات

المتحدة الأمريكية بنسبة 13%، الاتحاد الأوروبي 9%، اليابان وهونكونغ 8% 6% على التوالي.

الشكل رقم (04): صادرات سلع الآسيان مع الشركاء الرئيسيين2019 (%)

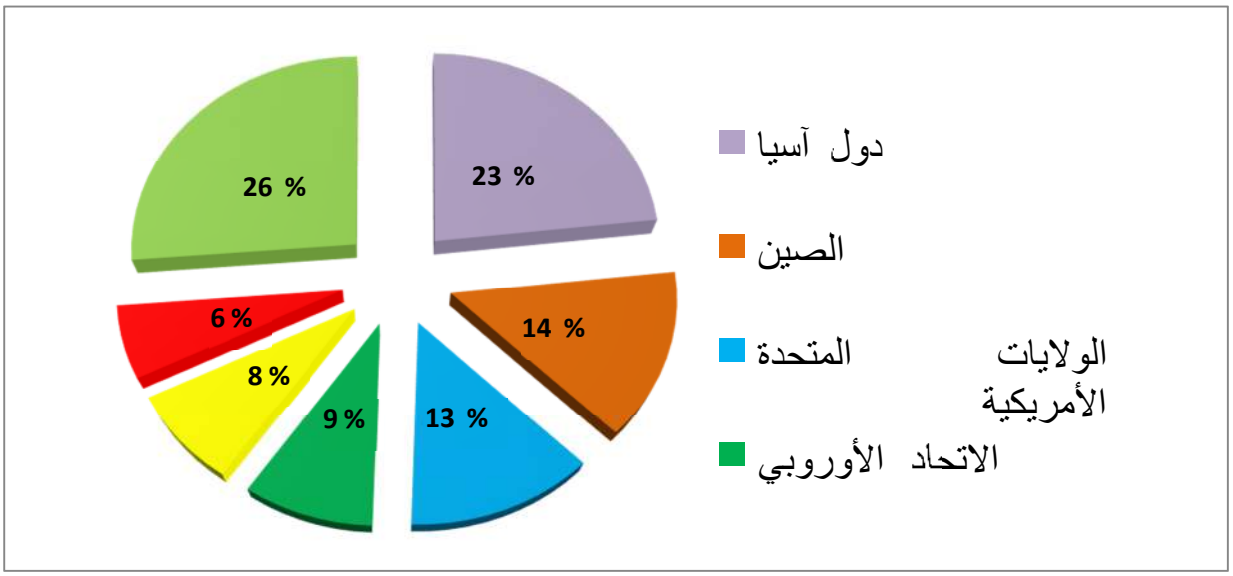

Source:https://www.aseanstats.org/category/yearbook/

يعرض الشكل(06) واردات السلع في عام 2019، الصين هي أكبر وجهة بنسبة 22%، تليها التجارة مع دول الآسيان 22%، اليابان والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي 8%، وأخيرا كوريا الجنوبية بنسبة 7%.

الشكل رقم (05): واردات سلع الآسيان مع الشركاء الرئيسيين 2019 (%)

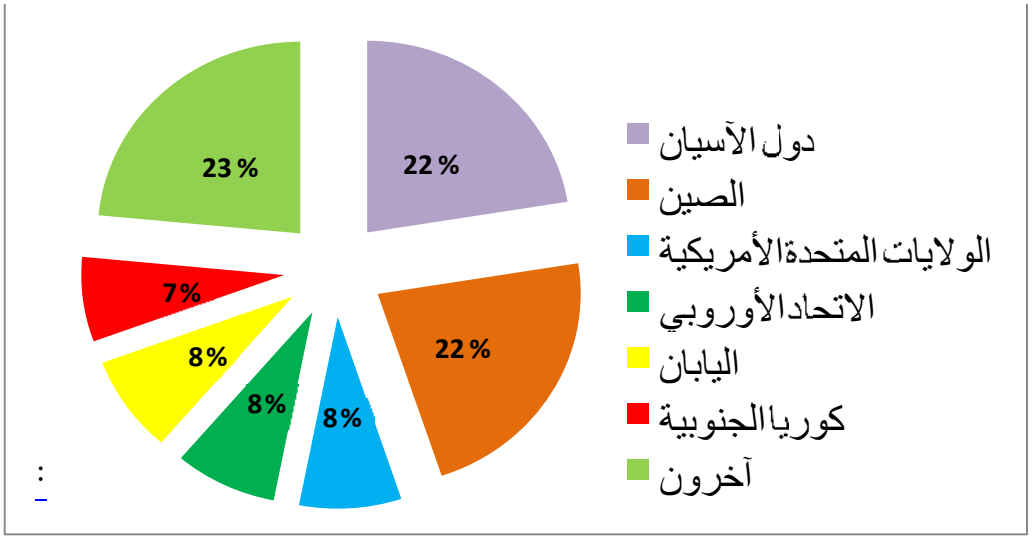

Source:https://www.aseanstats.org/category/yearbook/

يبين الشكل رقم(07) أدناه صادرات وواردات السلع لدول الآسيان مع العالم الخارجي، قدرت قيمة صادرات السلع في 2010 بحوالي 1.242 مليار دولار أكثر من قيمة الواردات التي حققت حوالي 952مليون دولار في نفس السنة.

كما شهدت صادرات السلع ارتفاع في قيمتها بحوالي 1.423 مليار دولار في 2019 وارتفاع أيضا قيمة الصادرات بحوالي 1.392 مليار دولار في 2019، وهدا يدل على النتائج الايجابية للتكامل الاقتصادي لدول الآسيان.

الشكل رقم (06): صادرات وواردات الآسيان مع العالم 2010-2019 (مليار دولار)

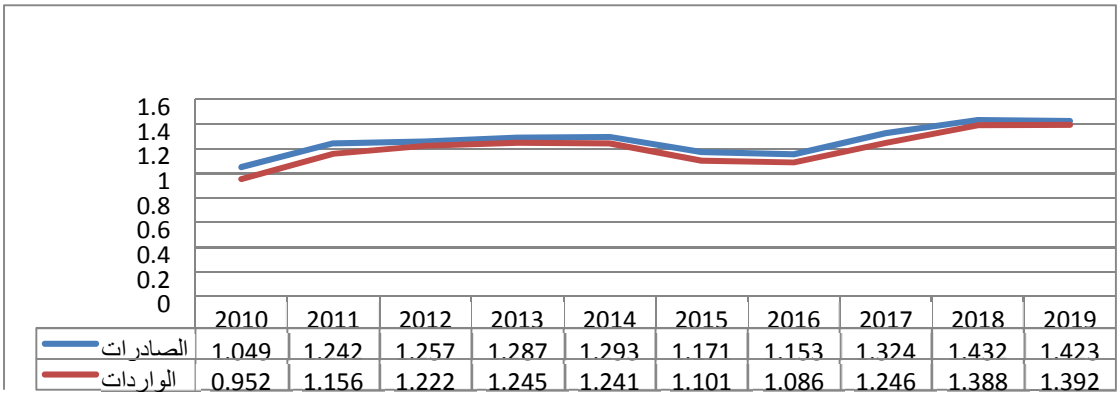

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الصادرات	1.049	1.242	1.257	1.287	1.293	1.171	1.153	1.324	1.432	1.423
الواردات	0.952	1.156	1.222	1.245	1.241	1.101	1.086	1.246	1.388	1.392

Source:https://www.aseanstats.org/category/yearbook/

- **أهم السلع التي تصدرها دول الآسيان:**

تتنوع أشكال الصادرات من دول رابطة الآسيان للدول الأخرى، ويعد قطاع الأجهزة الإلكترونية من أهم الصادرات بالنسبة للرابطة وهذا حسب الجدول الموالي:

الجدول رقم(07): أهم السلع التي تصدرها الآسيان 2019(مليون دولار)

السلع	2019(مليون دولار)	النسبة المئوية
الآلات والمعدات الكهربائية وأجزاءها، الأجهزة الالكترونية	379,871.8	26.7
المفاعلات النووية والآلات والأجهزة الميكانيكية	150,649.8	10.6
الوقود المعدني والزيوت المعدنية ومنتجات تقطيرها	150,649.8	10.6
معادن ثمينة، المجوهرات	48,201.1	3.4
معدات السكك الحديدية وأجزائها	47,405.0	3.3
البلاستيك	46,275.4	3.3
أجهزة طبية وجراحية	44,239.8	3.1
المطاط ومشتقاته	35,854.9	2.5
شحوم وزيوت حيوانية	31,042.2	3.6
الملابس والإكسسوارات	29,914.0	2.1
سلع أخر ى	468,579.8	32.9

Source:https://www.aseanstats.org/category/yearbook/

نلاحظ من خلال الجدول رقم(07) أن أهم السلع التي تصدرها رابطة الآسيان تتمثل في الآلات والمعدات الكهربائية وأجزاءها، الأجهزة الالكترونية والتي تمثل نسبة 26 %من نسبة السلع التي تصدرها الرابطة في سنة 2019 في حين نجد السلع الأخرى مثل الوقود والزيوت والمعدات تمثل 10% ما يدل على أن معظم التجارة الخارجية للرابطة تعتمد على تجارة الأجهزة الإلكترونية.

المطلب الثالث: تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين الآسيان والعالم

تعمل التكتلات الإقليمية على خلق الاستثمارات، وتحويل اتجاهها في بعض الأحيان عن طريق إعادة الهيكلة داخل مجموعة متكاملة، حيث تسعى هذه المجموعات إلى توحيد السياسات والقوانين الحاكمة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، بالإضافة إلى تحرير التجارة والعمل على دمج الأسواق وتكاملها، فضلا عن التعاون المباشر في المشاريع الاستثمارية على مستوى الإقليمي، بهدف تهيئة بيئة اقتصادية مناسبة لتدفق الشركات العابرة للقوميات وتيسير تدفق مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل إقليم الدول المتكاملة[1].

قامت الآسيان بإنشاء منطقة تجارة حرة سنة 1998 تهدف إلى تنمية الاستثمارات الأجنبية من خلال رفع الحواجز في أجل أقصاه 2010، بالنسبة للمستثمرين من الرابطة وبالنسبة للمستثمرين في اجل أقصاه 2020، وتهدف من خلال سياستها هاته إلى فتح جميع المنافذ والأبواب في وجه المستثمر الأجنبي، وإلغاء الحماية تدريجيا ومنح المعاملة الوطنية آنيا لكل المستثمرين، مع تبسيط آليات وإجراءات الاستثمار وزيادة فرص وصولهم إلى قطاع الصناعات [2]

تؤثر التكتلات الاقتصادية في تدفق الاستثمارات الأجنبية عبر مجموعة من الآليات المتبعة من طرف الدول أعضاء التكتل، ويختلف هذا التأثير حسب المناطق من داخل وخارج هذا التكامل، والجدول الموالي يوضح ذلك[3].

[1] الأنكاد، " التكامل الإقليمي والاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات النامية والانتقالية، جنيف، 2013، ص: 5.
[2] الإسكوا، " منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى-إلى أين نحن ذاهبون، الأمم المتحدة، نيويورك، 2002، ص: 7.
[3] حركاتي فاتح، الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل التكتلات الاقتصادية الإقليمية حالة رابطة دول جنوب آسيا، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، جوان 2020، المجلد 05، العدد 01، ص73-84.

جدول 08: تأثير التكتلات الاقتصادية في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة

الآليات	الآثار في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر داخل المنطقة	الآثار في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد من الخارج
الأحكام المتعلقة بتحرر التجارة / أو حماية في الاتفاقات الإقليمية	إتاحة تشجيع مزيد من التدفقات من المستثمرين الإقليميين بذاتهم	إتاحة تشجيع مزيد من تدفقات المستثمرين من بلدان ثالثة غير مستقرين حاليا داخل المنطقة
الأحكام المتعلقة بتكامل التجارة والأسواق في الاتفاقيات الإقليمية	إتاحة إمكانية إعادة تنظيم الإنتاج على المستوى الإقليمي، بما في ذلك الاستثمار وتصفيته	جذب مستثمرين جدد من بلدان ثالثة من خلال توسيع الأسواق، بما في ذلك ضمن سلاسل القيمة العالمية
تنسيق السياسات في إطار تنفيذ الاتفاقات الإقليمية	تشجيع الاستثمار بالحد من تكاليف المعاملات ومن المخاطر الملموسة	إتاحة تشجيع مزيد من التدفقات الوافدة إذا شملت عملية التنسيق أنظمة الاستثمار السارية على المستثمرين من بلدان ثالثة
توسيع نطاق المشاريع الاستثمارية الإقليمية (مثل الهياكل الأساسية أو البحث والتطوير) نتيجة للاتفاقات أو كعنصر أساسي فيها	إتاحة مزيد من فرص الاستثمار	إتاحة مزيد من فرص الاستثمار

المصدر: الأنكاد «التكامل الإقليمي والاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات النامية والانتقالية، جنيف، 2013، ص: 5.

يؤدي التعاون الإقليمي إلى خلق الاستثمار، وتحويل اتجاهه أحيانا، من خلال إعادة الهيكلة داخل مجموعات متكاملة. وتفضي جهود التكامل الإقليمي عموما إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بفتح قطاعات أمام الاستثمار وتنسيق السياسات المتعلقة بمعاملة المستثمرين الأجانب. ويتحقق ذلك نتيجة للأثر غير المباشر المترتب على تحرير التجارة وتكامل الأسواق، والجهود الرامية إلى تنسيق الأطر السياساتية العامة في البلدان المشاركة، بما فيها الأطر الخاصة بالاستثمار (الحماية والتحرير)والتعاون المباشر في المشاريع الاستثمارية على المستوى الإقليمي.

والجدول الموالي يبين التدفقات الداخلية للاستثمار الأجنبي المباشر في رابطة أمم جنوب شرق آسيا حسب البلد المضيف.

جدول رقم 09: التدفقات الداخلية للاستثمار الأجنبي المباشر في رابطة أمم جنوب شرق آسيا حسب البلد المضيف للفترة (2008-2017)

الوحدة: (مليون دولار)

البلد المضيف	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
دار السلام	330.1	371.4	625.4	1208.3	864.8	725.5	568.2	171.3	-150.4	460.1
كمبوديا	815.2	539.0	782.6	891.7	1557.1	1274.9	1726.5	1701.0	2279.7	2732.2
إندونيسيا	9318.1	4876.8	13770.2	19241.6	19137.9	18443.8	21810.4	16642.1	3920.7	23063.6
جمهورية لاو	227.8	318.6	332.6	466.8	294.4	426.7	913.2	1079.2	1075.7	1695.4
ماليزيا	7248.4	1405.1	9155.9	12000.9	9400.0	12107.1	10875.3	10180.0	11290.3	9447.3
ماينمار	975.6	963.3	2248.8	2058.2	1354.2	2620.9	946.2	2824.5	2989.5	4002.4
الفلبين	1544.0	1963.0	1298.0	1815.9	2797.0	3859.8	5814.6	5639.2	8279.5	10057.4
سنغافورة	10413.0	18916.8	57214.1	39988.3	59836.2	57452.4	73472.4	62747.1	77456.2	62016.4
تيلاند	8561.6	6411.5	14746.7	2473.7	12899.0	15936.0	4975.5	8927.6	2810.2	8045.5
فيتنام	9579.0	7600.0	8000.0	7519.0	8368.0	8900.0	9200.1	11800.0	12600.0	14100.0
آسيان	49012.6	43365.3	108174.8	87644.5	116508.6	121747.0	130302.4	121711.9	122551.3	135620.5
آسيان 6	37415.1	33944.5	96810.2	76728.7	104934.9	108524.6	117516.3	104307.3	103606.4	113090.6
CLMV	11597.5	9420.9	11363.9	10935.8	11573.7	13222.5	12786.1	17404.6	18944.9	22529.9

Source: ASEAN Statistical Yearbook, Demography – Economic Growth – Social Indicators, Jakarta, 2018, p: 141

يوضح لنا الجدول رقم (09)، تباين في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في رابطة دول جنوب آسيا، حيث نلاحظ أن دولة سنغافورة حظيت خلال سنة 2017 بالنصيب الأكبر من تدفقات

الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمقدرة بنحو 62016.4 مليون دولار أي بنسبة 45.72% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة داخل رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)، تليها كل من دولة اندونيسيا وفيتنام بنسبة تقدر بنحو 17% و10.39% على التوالي، في حين تأتي كل من ماينمار ودار السلام في ذيل الترتيب بنسبة 2.95 % و0.33% على التوالي

فيما يخص التدفقات الداخلية للاستثمار الأجنبي المباشر لدول جنوب شرق آسيا مجتمعة يلحظ أنها عرفت تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض طيلة الفترة لتسلك اتجاها تصاعديا خلال سنوات 2015و2016و2017، حيث حققت على التوالي 121711.9 و122551.3 و135620.5 مليون دولار على التوالي.

جدول 10: التدفقات الداخلية للاستثمار الأجنبي المباشر في رابطة أمم جنوب شرق آسيا حسب بلد المصدر. للفترة (2008-2017)

البلد المصدر	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الآسيان	8987.5	8807.5	16306.4	15806.4	23385.7	18491.5	22314.9	20809.9	25894.5	26975.0
باقي دول العالم	40025.1	34557.7	91867.8	71858.2	93122.9	103255.5	107987.5	100902.0	96656.8	108645.6
أستراليا	1016.6	124.7	3958.6	4993.6	752.2	2185.4	4516.6	1449.3	1574.6	2099.4
كندا	538.2	1344.4	1303.3	927.4	3878.4	793.7	2259.7	1121.1	1037.9	954.0
الصين	732.7	2068.7	3488.6	7185.1	7968.3	6327.3	6254.6	6620.1	11275.5	11370.9
الاتحاد الأوروبي	10408.7	5659.9	21145.2	24404.9	-2026.4	19764.5	28800.0	22317.8	35950.7	24858.2
الهند	1441.5	283.1	3801.2	-2060.6	7290.0	1829.0	2239.4	1476.2	-19.7	1730.9
اليابان	5512.3	3451.1	12987.0	7798.0	14609.3	24744.7	13014.0	13314.3	13767.4	13414.6
جمهورية كوريا	1397.0	1804.1	4319.3	1773.9	1293.9	4311.9	5275.1	5424.9	6542.0	5058.7
نيوزيلندا	-45.8	-140.8	-339.5	24.6	-945.9	264.1	501.8	-11.6	176.8	326.2
روسيا الفدرالية	85.5	141.5	54.5	10.1	189.1	608.0	-113.5	-24.4	23.4	47.7
الولايات المتحدة	3685.2	5180.8	13682.1	8313.9	18971.2	11484.5	21161.7	23180.2	18848.3	4322.2
آخرين	15253.2	14640.2	26788.7	18487.3	41142.8	30942.6	24078.2	26034.2	7439.8	44462.8
الإجمالي	49012.6	43365.4	108174.2	87664.5	116508.6	121747.0	130302.4	121711.9	122551.3	135620.5

من تحليل بيانات جدول (10) ، نلاحظ أن الاتحاد الأوروبي احتل الصدارة في مجمل استثماراته برابطة دول جنوب آسيا خلال سنة 2017 بنحو 24858.2 مليون دولار ، أي بنسبة 18.32 % من إجمالي الاستثمارات ثم تليه اليابان بنحو 13414.6 مليون دولار ، أي مانسبته9.89 %من إجمال الاستثمارات ، لتحتل الصين المرتبة الثالثة بمجموع استثمارات قدر بنحو 11370.9 مليون دولار ، أي بنحو 8.38 %من إجمالي الاستثمارات، تأتي كل من نيوزيلندا وروسيا الفيدرالية في ذيل الترتيب بمجموع استثمارات قدر بنحو 326.2 مليون دولار و47.7 مليون دولار على التوالي ، أي ما نسبته 0.24 % و0.03 % على التوالي ، في حين تساهم باقي دول العالم بنحو 108645.6 مليون دولار.

خلاصة الفصل

من خلال ما تم استعراضه في هذا الفصل، يتبين أن اتفاقية التجارة الحرة لرابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) جاءت كحلف سياسي لمواجهة المد الشيوعي، وبعد مرور عشر سنوات من التأسيس اتفقت الدول الخمسة المؤسسة للرابطة على إقامة اتفاقيات تجارة تفضيلية بتخفيض التعريفات الجمركية من العرض السابق لرابطة الآسيان، فإن دولها تحاول تعزيز التعاون التجاري والمالي والصناعي والتعاون في مجال الاستثمار، وفي مجال قطاعات أخرى كقطاع الطاقة والثروات المعدنية ومجال الخدمات والنقل والمواصلات فيما بينها، كما بتعزيز علاقاتها مع مؤسسات إقليمية ودولية مع تعزيز الروابط الخارجية في عالم يتزايد اعتماد المتبادل على التكتلات الأخرى.

لهذا أثبتت تجربة الآسيان قدرة الدول الأعضاء على العمل المنظم التي بدأت بخمس دول ثم تضاعف العدد خلال عقدين من الزمن ،وتطورت الطموحات من ترتيبات تفضيلية إلى ترتيبات وحدة تكاملية بين الدول الأعضاء تهدف من ورائها إلى بناء اقتصاد متكامل قوي يرتكز أساسا على تشجيع الصادرات وزيادة التبادل التجاري بين دول المنطقة ، وساعد على حل النزاعات حول النظم التجارية ، ويوحد العمل لمواجهة الأزمات الطارئة وزيادة الدخول الحقيقية وزيادة معدل التعاون الاقتصادي ، كما نجح هذا التكتل إلى رفع اقتصادات الدول الأعضاء إلى صفوف الدول المصنعة حديثا ، وهذا يعود إلى انفتاح على العالم الخارجي وتوثيق علاقاته مع الدول أخرى من أجل إقامة

مناطق تجارة حرة مع هذه الأخيرة ، ولم يبقى تكتلا اقتصاديا مغلقا على الدول.

الخاتمة العامة

نرى أن الواقع الذي أفرزته نهاية القرن العشرين فرض على مختلف الدول خاصة المتقدمة منها التفكير والاتجاه إلى تكوين تكتلات اقتصادية أو تفعيل القائم منها بما يحقق لها أكبر المنافع ومراجعة الكثير من الضوابط التي تحكم أساليب على هذه التكتلات فأصبح التعاون والتكامل الإقليمي السمة العالمية التي تحكم العلاقات الدولية في الوقت الراهن.

أن موضوع التكامل الاقتصادي احتل بمختلف أشكاله وصوره مكانة بارزة في الأدبيات الاقتصاديات الحديثة، بعدما أدركت مختلف دول العالم أهمية وضرورة التعاون الاقتصادي فيما بينها، وباعتبار الآسيان هو من أبرز أشكال التكامل الاقتصادي العالمي، حيث عمد منذ نشأته على توحيد وتنسيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية في إطار تكاملي تمخض عنه قوة اقتصادية أو اتحاد اقتصادي عالمي محصل سنوات من العمل والتواصل امتد أكثر من ثلاثين عام.

وقامت دول الأعضاء بتنسيق سياستها التجارية للوصول إلى سياسة موحدة في مواجهة العالم الخارجي ولعب الآسيان دور مرك زيا في موضوع تحرير التجارة الخارجية باعتباره أكبر قوة تجارية في العالم حيث ساهم بأكثر من 20% من إجمالي صاد ارت وواردات العالمية، وبالرغم من أن تحرير التجارة في إطار تجمع اقتصادي يؤدي إلى رفع معدلات التبادل التجاري فيه وحجم هذه الزيادة مربوط بعوامل أساسية منها تنوع هياكل الإنتاج بين الشركاء، المناخ الاقتصادي، السياسات الاقتصادية .... الخ. وذلك بإزالة العوائق التجارية فيما بينهم ويمكن أن ينتقل من تكامل مقتصر على تحرير التجارة في السلع إلى تكامل المتعلق بالسياسات كما هو الحال في الآسيان.

كما ركزت التجارة البينية للآسيان على المبادلات التجارية بين دول الأعضاء على عكس التجارة الخارجية التي تكون بين الأعضاء والدول غير الأعضاء أو الشريكة وقد سجلت مستوى عالي بالنسبة للتجارة الخارجية وهذا لأهمية السوق الداخلية للآسيان.

الفرضية 1:

يعد الآسيان من أهم وأنجح تجارب التكامل الاقتصادي في الوقت الراهن فبدأ بخمسة أعضاء فقط ثم أخذ في التوسع إلى أن وصل عشرة أعضاء، واعتمدت التجربة على تحرير التجارة البينية للسلع فيما بينها، وتكثيف المبادلات التجارية وتنوعها حيث أصبحت كل دولة عضو أكثر من نصف تجارتها الخارجية تتم مع دول الاتحاد وهذا يؤكد الفرضية الاولى.

الفرضية 2:

إن التكتلات الاقتصادية تساهم في رفع مستوى كفاءة الأداء الاقتصادي للأسواق التي تغطيها المنطقة التجارية المعنية وذلك باعتبار أن هذه المنظمة تساعد على زيادة التجارة بين دول الأعضاء بها، لنتيجة إزالة القيود الجمركية والإدارية و

من ثم توسيع دائرة الأسواق و سهولة تدفق السلع التي كانت تواجه سابقا معوقات تزيد من تكلفة وصولها للمستهلك و أصبحت تواجه تعريفة جمركية موحدة وهذا ما يزيد من فرص تدفقها بين دول الأعضاء مما يجعل التجارة البينية أداة أساسية في تصوير أبعاد التكامل الاقتصادي وهذا ما يؤكد الفرضية الثانية.

نتائج الدارسة:

- يستوجب نجاح التكتل الاقتصادي عدم وجود خلافات بين دول الأعضاء سواء كانت سياسية واقتصادية.
- تعد الآسيان من نماذج التكامل الاقتصادي في العالم، حيث أنه تسارعت تصوراته لتعزيز وتفعيل التجارة بين دول الأعضاء، وبين دول أخرى من أجل توسيع جانب عضويته.
- أول شريك للآسيان وأكبر قوة اقتصادية عالمية هي الصين ثم ثاني شريك تجاري هي الوأم.
- أن نسبة تجارة الآسيان في البضائع أعلي من التجارة خارجها في معظم الدول الأعضاء وهذا يعكس الى حد ما الروابط التاريخية والموقع الجغرافي.
- يعتبر التبادل التجاري بين الشركاء من أهم أهداف أي تكل اقتصادي من خلال تحرير التجارة من القيود المعيقة وزيادة الكفاءة الإنتاجية وزيادة رقعة السوق وكفائتها.

الاقتراحات والتوصيات

وبعد مجموع النتائج التي توصلنا إليها ارتأينا اقتراح توصيات التالية:

- على دول الأعضاء تكثيف وتوزيع المبادلات التجارية مع دول الأعضاء أكثر من تجارتها الخارجية مع غير الدول الأعضاء.
- تقليص الفجوات بين الأداءات الاقتصادية لدول الآسيان لأنه يضم اقتصاديات قوية وأخرى ضعيفة.
- على الآسيان في مرحلة القادمة تعميق تكتله الاقتصادي وذلك بانتهاج سياسات اقتصادية سليمة تخدم التكتل وإتباع وصفات علاج تتناسب مع واقع حال الإقليم ومكوناته والمضي قدما وتعميقه وتوسيعه بشركات أخرى.

قائمة المراجع

- **باللغة العربية**

1- هشام محمود الأقداحي، العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية .2009

2- على عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي :نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى،2007 .

3- السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي :النظرية والسياسات، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، الطبعة الأولى2011.

4- السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مصر 2009.

5- سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية—التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، الطبعة1 ، مص، الدار الجامعية المصرية اللبنانية للنشر2005 .

6- مبروك نزيه عبد المقصود، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية، دار رؤية للنشر، الإسكندرية، 2007

7- فؤاد أبو ستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة،2004 .

8- عبد الحميد عبد المطلب، اقتصاديات المشاركة الدولية :من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز، الدار الجامعية، الإسكندرية،2006.

9- سامي خليل، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة،2005 .

10-محمود عبد الرازق، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية، النظرية والتطبيق، ط1 ، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2010.

11-عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، مجموعة النيل العربية،2002 .

12-زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، نظرة لبعض القضايا الاقتصادية المعاصرة، الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية ،1993.

13-حسام علي داود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى،2002. 14-موسى مطر وآخرون، التجارة الخارجية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى،2001.

15-كامل البكري، الاقتصاد الدولي، التجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية، الاسكندرية،2002 .

16-محمود يونس، علي عبد الوهاب نجا، اقتصاديات دولية، جامعة الاسكندرية، مصر، 2009 .

17-أمين معين السيد، محاضرات في: مدخل للاقتصاد، مدخل لإدارة الاعمال، ط1، جامعة الجزائر 3 ، 2016.

- **باللغة الأجنبية**

1- Françoise Nicolas, La Communauté économique de L'ASEAN : un modèle d'intégration

Original, revue Politique étrangère, 02/2017.

2- Jean-Raphaël Chaponnière, Marc Lautier, L'Intégration Économique Régionale en ASIE DU SUD-EST : Une Dynamique Impulsée de L'extérieure, Revue Mondes en développement, 3/2016, n° 175.

3- Peter Robson, Economic Integration in Africa, 1968.

- **المذكرات**

1- سعد جاب الله أحمد، تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية-دراسة حالة النافتا -، مذكرة ماجستير علوم اقتصادية(غير منشورة)، جامعة20 أوث1955 سكيكدة2013-2014.

2- رميدي عبد الوهاب «، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية-دراسة تجارب مختلفة -» أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)، جامعةالجزائر،2007/2006.

3- ماجد إسماعيل، آفاق التكامل الاقتصادي الأوروبي، أطروحة ماجستير تسويق للطالب، الجمهورية السورية، جامعة دمشق،2015/2014.

- **المقالات المجلات والمواقع:**

1. عشور قشي، آسيان بوصفها جماعة أمنية: بين الواقع والافتراض، مجلة سياسية عربية، العدد 29، نوفمبر 2017.
2. علي عواد الشرعة، الآسيان وتجربة التعاون الإقليمي: دراسة مقومات التجربة وتحدياتها وإمكانات الاستفادة منها، العدد 08، ماي –أوت 1999.
3. خالفي على، ورميدي، عبد الوهاب. 2009. رابطة دول جنوب شرق آسيا (الأسيان)ASEAN: نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مج. 2009، العدد. 6.
4. العيساوي، ع. ا.(2017). التكامل الاقتصادي العربي مقاربة مع تجارب عالمية: الدروس والمستجدات.67.
5. عبد الوهاب محمد جواد، النموذج التنموي الآسيوي وإمكانية محاكاته من قبل الدول النامية، مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية والإدارية، دون سنة نشر.

6. أحمد فاضل حسين، المنظمات الإقليمية في بلدان العلم الثالث وأثرها في الإصلاحات السياسية والاقتصادية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة تكريت، العراق، 2010، مجلد 2 العدد 5.

7. http://ar.wikipedia.org/wik

8. http://www.aseanstats.org/wp-content/uploads/2017/08/ASEAN_economic_progress.pdf

9. https://www.aseanstats.org/category/yearbook/

10. ASEAN Statistical Yeabook , Demography – Economic Growth – Social Indicators, Jakarta, 2018, p : 141

الملخص

يعتبر التكامل الاقتصادي أحد أهم استراتيجيات العلاقات الاقتصادية الدولية التي تساعد على تحقيق نجاحات اقتصادية كبيرة. يعتبر تكتل دول جنوب شرق آسيا "رابطة الآسيان" من بين المناطق الأكثر تكامل اقتصاديا إلى جانب كل من أوروبا وأمريكا الشمالية. وعليه هذه الدراسة تقف على التجربة التكاملية لدول رابطة الآسيان لما لها من أهمية من حيث خبرتها الطويلة في التكامل الاقتصادي للدول التي تطمح إلى أن تصل إلى إحدى مراحل العملية التكاملية. ومن خلال عرض تجربة رابطة الآسيان نسعى إلى التعرف على عوامل نجاحها، ومكامن ضعفها والتحديات والصعوبات التي تواجهها، وصولا إلى التعرف على مدى إمكانات الاستفادة من هذه التجربة التكاملية. وتوصلت الدراسة إلى أن رابطة الآسيان منذ نشأتها حققت نتائج هامة من خلال تكاملها رغم الصعوبات والعوائق التي واجهتها ولا تزال تواجهها، فقد أصبحت تمثل سابع أكبر اقتصاد في العالم، ويتوقع أن تصبح رابع أكبر اقتصاد في العالم بحلول عام 2030. مما جعله نموذجا يحتذى به في التكامل الاقليمي المفتوح.

كلمات مفتاحية: تكامل اقتصادي، رابطة الآسيان، التجارة البينية، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

Abstract:

Economic integration is one of the most important strategies of international economic relations that help achieve significant economic successes. The ASEAN is among the most economically integrated regions along with Europe and North America. The study therefore draws on the complementary experience of ASEAN States, which is important in terms of their long experience in the economic integration. By presenting ASEAN's experience, we Seek to identify its success factors, weaknesses, challenges and difficulties, in order to identify the possibilities of benefiting from this complementary experience. The study found that, since its inception, ASEAN has achieved significant results through its integration, despite the difficulties and obstacles it has encountered and continues to face, as it has become the seventh largest economy in the world and is expected to become the fourth largest in the World by 2030. This has made it a model for open regional integration

. Keywords: Economic Integration, ASEAN, Intra-Trade, FDI

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: Sciences Economiques

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): لحواو صالح المولود(ة) بتاريخ: 18 أفريل 1977 ب: المسامنة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 168535 الصادرة بتاريخ: 2014-01-07 عن: دائرة المسيلة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم اقتصادية تخصص: اقتصاد دولي خلال السنة الجامعية: 2021/2022

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان" :

أثار التكتلات الاقتصادية الاقليمية على حركة التجارة الدولية حالة الاسيان

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2022/06/09

التوقيع و البصمة

.....

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد

**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: Economique

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: عيساوي رياض ..... المولود(ة) بتاريخ: 02/09/1985 ب: المسيلة .....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 102552137 الصادرة بتاريخ: 01/01/2017 عن: المسيلة .....

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم اقتصادية تخصص: اقتصاد دولي ..... خلال السنة الجامعية: 2021/2022

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان**: أثار الاتفاقيات الاقتصادية الاقليمية على حركة التجارة الدولية - حالة الأردن -

.....

.....

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 12/06/2022

التوقيع و البصمة

.....

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .

**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة